المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 27 أيلول 2022

عين على العدو الثلاثاء 27-9-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **حدشوت حموت** :بدء اقتحام باحات المسجد الأقصى من قبل عشرت المستوطنين قبل قليل.
- **القناة 12 العبرية** :اندلاع مواجهات عنيفة في عدة مواقع شرقي القدس، حيث قام عشرات الملثمين بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وإطلاق الألعاب النارية على الشرطة، كما أشعلوا النار في عدة حاويات قمامة، ولم تقع إصابات.
- **يديعوت أحرونوت** :رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن تحدث هاتفياً مع وزير الجيش غانتس وتمنى له سنة عبرية جديدة وعطلة سعيدة، كما ناقش الاثنان الوضع الأمني في الضفة الغربية وتعزيز التنسيق الأمني.
- **القناة 12 العبرية** :وصل المفتش العام للشرطة يعقوب شبتاي إلى المسجد الأقصى صباح اليوم.
- **موقع والا العبري** :في ظل التوترات المستمرة في الضفة الغربية، حذر مسؤولون أمنيون اليوم الإثنين من أن مجموعات من المسلحين الفلسطينيين في المنطقة تحاول تنفيذ "هجمات استدراجية"، لدفع

قوات الجيش إلى ملاحقتهم، بهدف استدراجهم إلى كمائن مسلحين آخرين، لذلك طُلب القوات اليقظة وتوخي الحذر لمواجهة هذا النوع من السيناريو.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية :**وفاة رجل الدين المصري الشيخ يوسف القرضاوي أحد كبار رجال الدين السنة عن عمر 96 عاماً، وكان يُنظر إليه على أنه الزعيم الروحي للإخوان المسلمين، ومن المحرضين ضد "إسرائيل"، وفي التسعينيات اشتهر بفتاوى تبيح العمليات التفجيرية.
- **معاريف العبرية :**كان القرضاوي من أشد المؤيدين للعمليات الفلسطينية ضد الأهداف الإسرائيلية، زاعماً أن هذا تعبير مشروع عن المقاومة، وأن إسرائيل "مجتمع عسكري" جميعه جنود، إلى جانب ذلك نشر فتوى تبيح مهاجمة اليهود في جميع أنحاء العالم، وأوضح أنه لا يوجد فرق جوهري بين اليهودية والصهيونية.
- **قناة كان العبرية :**الأردن تقول إن جسر الملك حسين "اللنبي" سيشهد تغييرات ايجابية قريبا، والحكومة في عمان وضعت حلولاً سريعة لكافة الملاحظات التي أبداها الجانب الفلسطيني.

الشأن الداخلي:

- **يديعوت أحرونوت :**نشر أول: الشاباك يحقق في حادثة وضع عائق على مسار السكة الحديدية بالقرب من شارع 85 بين عكا وكرميئيل.
- **موقع والا العبري :**تحقيقات الشاباك حول العثور على عائق في مسار السكة الحديد قرب عكا || تم اعتقال فلسطيني من سكان الداخل متهم بالحادثة، يبدو أنه استغل عطلة العيد ووضع عبوة على المسار متطورة نسبياً وليست بدائية، مخصصة على ما يبدو لحرف القطار عن مساره عندما يسير بعد انتهاء إجازة العيد، صدر أمر حظر نشر بقية تفاصيل التحقيق.
- **قناة كان العبرية :**القائمة العربية الموحدة تنعى الشيخ يوسف القرضاوي وتقول إن القرضاوي كرس حياته للدفاع عن الدين الإسلامي والمسلمين.
- **معاريف" :**الشرطة الإسرائيلية" تشتبه في ارتكاب شخص جريمة قتل في رحوفوت بعد أن أحرق شقته وتسبب في وفاة زوجته وأصيب أطفاله الثلاثة.
- **معاريف :**مصدر في القائمة الموحدة: جهات في العربية للتغيير كانت قد توجهت للموحدة وعرضت خوض الحزبين الانتخابات سوية.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **زهافا جالؤون" :**متحمسة لرؤية الاحتجاج في إيران ضد النظام الأصولي الذي يضطهد النساء والمثليين والعلمانيين وأي شخص لا يرغب في الانصياع، أينما كان هناك تمييز وقمع، سيكون هناك أيضاً نضال من أجل المساواة والحرية."

مقالات رأي مختارة:

- **نيردفوري-القناة 12 :**إن لم تحدث أمور استثنائية، من المتوقع أن يتولى الجنرال هرتسي هليفي وظيفة القائد الأعلى لهيئة الأركان العامة "للجيش الإسرائيلي" في كانون الثاني المقبل. وهو يخصص الآن جلّ وقته لتحضير خطة إستراتيجية للجيش في الأعوام المقبلة، على صعيد بناء القدرة العملانية، وأيضاً بناء القوة:

كيف يجب توزيع الموارد الخاصة بالجيش؟ وكيف يمكن الحفاظ على الذي من المتوقع أن يصل؟ إن أحد أهم التحديات الماثلة أمام هليفي هو التعامل مع القوى البشرية. وفي أساسه لن يكون التعامل مع الوحدات النظامية وكيف سيتم الحفاظ على الجيدين فيها، وعلى الدافع إلى التجند، إنما كيف يجب التعامل بالطريقة الصحيحة مع قوات تشكيلات الاحتياط في الجيش.

وكان اللواء يسرائيل طال هو مَن قال في إحدى المرات: إن الاحتياط هو "الناتج الجماعي الأهم بالنسبة إلى الشعب اليهودي في العصر الحديث"، إلا أن شكل الصراعات والحروب تغيّر، ولا يحارب الجيش جيوشاً، إنما تنظيمات – دفعت التغييرات داخل الجيش في الأعوام الأخيرة بقوات الاحتياط خارجاً، وسيطر "الجنود النظاميون" على القيادة، في الوقت الذي وصل الاحتياط فقط للمساعدة. ودفعت الموجات "الإرهابية" الجيش النظامي إلى تحمُّل العبء على حساب الجهوزية للحرب، وبذلك وصل الجنود إلى الحرب أقل جهوزيةً، عندما تم فرزهم على جيش الاحتياط، بعد الخدمة النظامية. لذلك تم استدعاؤهم أقل إلى الخدمة في الاحتياط – ما نسبته 1في المئة فقط – وهو ما أضرّ بالجهوزية والتكاتف داخل الوحدة، كما أضرّ بالثقة والدافع في تفعيلهم. في التفكير العسكري فإن استعمال الاحتياط هو الخطوة الأخيرة، فقط عندما لا يكون هناك خيار آخر، ويتم التعامل معهم بحذر – ومن المهم الإشارة إلى ما يلي: يتم استدعاء الاحتياط اليوم، بالأساس لعمليات الأمن الجاري. يُجرون التدريبات الكبيرة التي تحاكي السيناريوهات التي سيتعامل معها الجيش، فقط مرة كل ثلاثة أعوام، وبقية الوقت يتم استدعاؤهم فقط لتبديل القوات النظامية والسماح لها بإجراء التدريبات. ويدّعون في الجيش أن نسبة حضور العمليات في أوساط جيش الاحتياط عالية وجيدة، لكن نسبة الحضور في التدريبات اليوم تقف عند 70في المئة فقط.

السبب في ذلك بحسب مصادر في الجيش هو التغيير الجديد الذي دخل في سنة 2021، إذ تم تقصير

عدد أيام الخدمة في كل استدعاء، ورفع عدد الاستدعاءات في السنة، والجنود لم يتعودوا عليه بعد – "إن جنود الاحتياط هم أناس حادّون، مع شعور بالانتماء والالتزام"، هذا ما صرّح به رئيس هيئة الأركان الحالي الجنرال أفيف كوخافي، بعد يوم من نشر اسم خليفته. وأضاف: إنهم "يضحّون بروتين حياتهم عن وعي بالثمن الذي يدفعونه. ومؤخراً، شعرت بالفخر بوحدات الاحتياط وما تقدمه، وهو كثير من العمليات في إطار حملة 'كاسر الأمواج.'"

وخلال احتفالية خاصة بجنود الاحتياط قال: إن "الامتحان الحقيقي لكل إنسان هو إذا كان يقوم بالصواب، المهم والضروري، وإذا كان يتحمل المسؤولية. الجواب في حالتكم هو نعم بصورة قاطعة – دوركم مهم ويمنح الجيش والمجتمع ككل الكثير" – يخدم 1في المئة فقط من سكان "دولة إسرائيل" في تشكيلات الاحتياط اليوم، في الوقت الذي كانت نسبتهم سابقاً 20في المئة. على الدولة اليوم أن يكون لديها قوات كبيرة من جيش الاحتياط المدرب، تكفي للتعامل مع أكثر من جبهة في الوقت ذاته، فالجيش النظامي لن يتحمل هذا وحده.

إن لم تقُم "إسرائيل" بإيجاد حل ملائم، لن تكون جاهزة في حالة الحرب: لن يكفي تدريب ثلاثة أسابيع مرة كل ثلاثة أعوام لقوات الاحتياط، وهذا قبل الحديث عن الشكر والامتنان الملائم – هذا هو النموذج الذي على القائد المقبل [لهيئة الأركان] فحصه: هو يعرف أنه بحاجة إلى منظومة احتياط، لتدريبها وتحضيرها. وهم بدورهم يجب عليهم أن يكونوا جاهزين ومتوفرين بدرجة عالية جداً.

ومنذ الآن قبل تنصيبه، يبحث في تغييرات في النموذج القائم، ويمكن التقدير أن النية تتجه نحو المزيد من الاحتياط، وبصورة خاصة في الوحدات البرية، مع التشديد على المهنية، على الرغم من أنه من الصعب تقدير نسبة النجاح في هذا – في الآونة الأخيرة عرض العميد أمير فدماني، رئيس قسم التخطيط ومدير الموارد البشرية في الجيش، المعطيات المحدثة أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست. واستعمل مصطلح "المنتخب" في عرضه المعطيات بشأن الاحتياط – الـ490 ألفاً الذين يخدمون هم 5في المئة من مجمل المواطنين في "إسرائيل"، و17في المئة من المجتمع في جيل الخدمة، منهم 120 ألفاً يخدمون فعلاً في جيش الاحتياط، ويشكلون 4في المئة من المجتمع في جيل الخدمة و1في المئة فقط من مجمل المواطنين في الدولة.

ويظهر أيضاً من المعطيات أن 11في المئة من جيش الاحتياط لا يزالون يؤدون الخدمة تطوعاً، بعد أن أنهوا عمر الإعفاء من الخدمة في الاحتياط. بالإضافة إلى أن المعطيات تفيد بارتفاع نسبة النساء اللاتي ينضممن إلى خدمة النساء في الاحتياط – اتجاه ناتج من التغييرات في الجيش النظامي، إذ نرى ارتفاعاً في نسبة النساء الموجودات في الخدمة، وفي مهن جوهرية داخل الجيش. وفي هذا السياق أشار فدماني إلى أنه يوجد اليوم في جيش الاحتياط ما نسبته 17في المئة من النساء، في الوقت الذي

كانت النسبة 13في المئة في سنة 2010.

وأشار إلى أنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة، لأن النساء يشكلن اليوم 18في المئة من المنظومة القتالية النظامية في الجيش – وفي هذا السياق، قال الضابط: إن "الاحتياط، أو بكلمات أدق منتخب الاحتياط، يضاعف قوة الجيش. القوة بحد ذاتها مركّب أساسي في قدرات الجيش للوقوف على مهماته وإخضاع العدو. كل واحد وواحدة من قوة الاحتياط جزء مهم في مهمات الجيش، وهم موجودون في كل موقع داخل الجيش في هذا الوقت، وعموماً فإنهم يستجيبون في كل مرة يتم استدعاؤهم إلى خدمة العلم."

و"يحمل منتخب الاحتياط على أكتافه المهمات المدنية الخاصة به، ومهمات الاحتياط، ولذلك، على المنظومة الأمنية و"المجتمع الإسرائيلي" عموماً أن ينشغلا بكيفية تقديم الشكر لهم ومنحهم امتيازات، وهم يستحقونها.

وإلى جانب كافة المنح والحقوق التي تمت المصادقة عليها، وهي فعلاً بشرى سارة دفعنا بها قدماً في إطار الخطة المتعددة الأعوام "تعزيز الاحتياط"، لا تزال هناك فجوات علينا إغلاقها، وسنستمر في العمل على صعيد جنود الاحتياط كي يحصلوا على ما يستحقون" – تطرّق الضابط أيضاً إلى الأعمال التي يتم القيام بها بهدف استنفاد طاقة جيش الاحتياط، وشرح أنه تمت إقامة منظومة تلائم ما بين الخدمة في الاحتياط والمهنة المدنية، من خلال جمع معطيات من مؤسسات أكاديمية بشأن مَن يخدمون.

فمثلاً، تم دمج مئات المهندسين في الجبهة الداخلية لم يكن يعلم الجيش بأنهم مهندسون، لأنهم لم يكونوا كذلك في إطار الجيش – هل وحدات الاحتياط "فارغة"؟ من جانب، فإن الجيش النظامي اليوم أذكى، من حيث نوعية الأشخاص ونوعية السلاح والتكنولوجيا المتطورة، وهو ما يعمّق الفجوة بينه وبين الاحتياط.

وجنود الاحتياط يتم استدعاؤهم مرة في العام، ولا ينجحون في إغلاق الفجوة التي حدثت، وبذلك يكونون أقل جهوزية للحرب، وأقل مهنية، وأقل جهوزية للمعركة في ساحة المعركة المستقبلية – إن هذه الحقيقة تُثقل كاهل الجيش النظامي، المشغول كثيراً بالأمن الجاري، والتحضير للحرب وأمور أُخرى. هذا الاتجاه يؤثر أيضاً، وبالأساس في إجراء مناورة برية، وتؤثر قدرة الجيش على القيام بمناورة برية واسعة وناجعة في قدرة سلاح البر برمته.

ولا بد من القول: إنه عندما يدير الجيش "حملات استعراض" في غزة، كـ"حارس الأسوار" و"بزوغ الفجر"، يمكن الصمود هكذا، ولكن ماذا سيحدث في حرب في الشمال – إن المعنى واضح: يجب تجديد رؤية الأمن في "إسرائيل"، وكجزء منها إقرار أي قوات احتياط يريد الجيش اليوم. على الدولة أن تقرر أمام من ستقف، وما الأهداف التي على الجيش تحقيقها في كل نوع من أنواع المعارك في

الشمال والجنوب.

وأمام هذه التفاصيل، يجب بناء جيش ملائم للمهمات المحدثة. لذلك، يجب تعريف التهديدات الممكنة، وفي مقابلها بناء الاستجابة، أي مشاريع مرتفعة الثمن، وللمدى البعيد – يتفحصون اليوم في الجيش إن كان من الصواب استعادة مصطلحات من أيام ديفيد بن غوريون، مثل الدفاع المناطقي: الدفاع عن قواعد القوات والسكان داخل الحدود، إلى جانب تدريب هذه القوات طوال العام. ويدور الحديث حول قوة احتياط مناطقية يتم تجنيدها سريعاً لمهمات الدفاع عن المناطق التي يسكن فيها الجنود.

هذه الطبقة يمكنها مثلاً الرد بشكل أولي على قيام "حزب الله" أو "حماس" باختراق الحدود – إن الشعور السائد بين الجنود والضباط في الاحتياط هو أن أغلبية القوات في جيش الاحتياط غير جاهزة، وليست ملائمة. جزء من هذه الوحدات في مستوى جيد، وآخر في مستوى مقبول.

لكن "إسرائيل" ستُمتحن في السيناريو الأصعب: معركة متعددة الجبهات، ويمكن أن تتضمن أيضاً "جبهة داخلية"، بما معناه مواجهات عنيفة وتحديات أمنية داخل الحدود. على الجيش أن يتجهز لكيفية التجنيد في هذه الحالات، وأن يفهم مستوى الجاهزية الملائم، وأن يعرف ما إذا كان جنود الاحتياط سيتركون الجبهة الداخلية (العائلة) التي تتعرض للقصف ويخرجون للحرب – قريباً، سيتم البدء بتطبيق الفكرة التي خرجت من صفوف الاحتياط: إقامة "لوحة مطلوبين" تنشر فيها الوحدات أيّ مهن تريد، ويستطيع جنود الاحتياط أصحاب الشأن تقديم طلب الالتحاق بهذه الوحدة. وفي المقابل، لا يزال سؤال المقابل قائماً، وصرّح رئيس هيئة الأركان كوخافي أنه "علينا أن نتبنى ونطبق المبدأ الذي يقول: إن مَن يعطي أكثر، يأخذ أكثر.

في مجال التقدير والمقابل، تم القيام بالكثير خلال الأشهر الماضية، واشترينا أدوات، وتزودنا بمنظومات مختلفة، وطورنا قدرات" – ألوية الاحتياط التي تُعرف بأنها "رأس حربة"، تتدرب كل عام، لكن لدى الضباط شعور بأن هذا غير كافٍ بالنسبة إلى الجهوزية المطلوبة للسيناريوهات المطروحة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المهم الشرح أن المهمات الملقاة على عاتق منظومة الاحتياط اليوم تتطلب جهوزية بمستوى وحدات نوعية في الجيش النظامي – يحدّث الجيش رؤيته الأمنية ويقوم بتنظيم القوات النظامية من جديد.

عملياً، يُطرح التساؤل: متى يجب الاستعانة بقوات الاحتياط؟ هل من الصحيح إدخالها إلى مناطق نزاع؟ في كل الأحوال، الجيش لا يستطيع الاستغناء عنها، وعلى الرغم من أعدادها الآخذة بالانخفاض، فإنه سيتم استدعاؤها في حالات الطوارئ، من الوحدات المقاتلة، مروراً بـ"القبة الحديدية"، وصولاً إلى الجبهة الداخلية – إن سؤال التعامل مع جنود تشكيلات الاحتياط مركّب على عدة صعد أساسية: كيفية الحفاظ على جنود الاحتياط الجيدين، وكيف يمكن تجهيزهم، ومن أي

ميزانية سيتم ذلك، وكيف يمكن الحفاظ على جهوزيتهم، وكيف يمكن الحفاظ على التكاتف داخل وحداتهم التي تؤثر في الدافعية إلى الالتزام بالخدمة في الاحتياط، وما هو العدد الذي يجب الحفاظ عليه من الجنود، وما هو مستوى الجهوزية المطلوب منهم، ولأيّ مهمات يتم تخصيصهم؟ تقدّر مصادر في الجيش أنه يجب بناء نموذج احتياط جديد يكون قادراً على الاستجابة الناجعة بالضبط كما الوحدات النظامية. وفي المقابل، يجب تطوير وحدة مخازن الطوارئ بأدوات ذات مستوى عالٍ، وبأدوات لوجستية وموارد بشرية ملائمة، مهنية، وتتلقى المقابل، تقوم بتفعيل هذه المخازن وتعمل على تجهيزها لحالات الطوارئ – إن وجه "المجتمع الإسرائيلي" يتغير. لكن الجيش لن يستطيع الانتصار في المعركة المتعددة الجبهات المقبلة من دون منظومة الاحتياط، لذلك يجب زيادة المساعدات الممنوحة لها من جانب، ورفع جهوزيتها من جانب آخر.

في سنة 2021 تمّت مضاعفة تدريب الاحتياط في الجيش. وهذا مركّب مركزي في إطار خطة "تعزيز الاحتياط"، إذ يشدد الجيش على الجهوزية بصورة خاصة، جهوزية الضباط وجهوزية الكتائب المقاتلة. هناك رضا في الجيش في أعقاب الالتزام التام من جنود الاحتياط خلال حملة "كاسر الأمواج" في الضفة الغربية، لكنهم يعترفون بأنه يجب شكرهم ومنحهم مقابلاً ملائماً من أجل الحفاظ على نوعية مَن يخدمون والضباط في الاحتياط. ثمة خطوات كثيرة تتطرق إلى المقابل المادي لجنود الاحتياط والضباط عموماً، والتي خرجت إلى حيز التنفيذ، لكن لا يزال هناك ما يمكن القيام به، ومن المفضل أن يتم ذلك في أسرع وقت.

* * *

مقالات

موقع N12: جهوزية الاحتياط.. المشكلة الأساسية للجيش الإسرائيلي في الحرب القادمة

بقلم نير دفوري

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

إن لم تحدث أمور استثنائية، من المتوقع أن يتولى الجنرال هرتسي هليفي وظيفة القائد الأعلى لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في كانون الثاني المقبل. وهو يخصص الآن جلّ وقته لتحضير خطة إستراتيجية للجيش في الأعوام المقبلة، على صعيد بناء القدرة العملانية، وأيضاً بناء القوة: كيف يجب توزيع الموارد الخاصة بالجيش؟ وكيف يمكن الحفاظ على الذي من المتوقع أن يصل؟

إن أحد أهم التحديات الماثلة أمام هليفي هو التعامل مع القوى البشرية. وفي أساسه لن يكون التعامل مع

الوحدات النظامية وكيف سيتم الحفاظ على الجيدين فيها، وعلى الدافع إلى التجند، إنما كيف يجب التعامل بالطريقة الصحيحة مع قوات تشكيلات الاحتياط في الجيش. وكان اللواء يسرائيل طال هو مَن قال في إحدى المرات: إن الاحتياط هو «الناتج الجماعي الأهم بالنسبة إلى الشعب اليهودي في العصر الحديث»، إلا أن شكل الصراعات والحروب تغيّر، ولا يحارب الجيش جيوشاً، إنما تنظيمات.

دفعت التغييرات داخل الجيش في الأعوام الأخيرة بقوات الاحتياط خارجاً، وسيطر «الجنود النظاميون» على القيادة، في الوقت الذي وصل الاحتياط فقط للمساعدة. ودفعت الموجات «الإرهابية» الجيش النظامي إلى تحمُّل العبء على حساب الجهوزية للحرب، وبذلك وصل الجنود إلى الحرب أقل جهوزيةً، عندما تم فرزهم على جيش الاحتياط، بعد الخدمة النظامية. لذلك أيضاً تم استدعاؤهم أقل إلى الخدمة في الاحتياط - ما نسبته 1في المئة فقط - وهو ما أضرّ بالجهوزية والتكاتف داخل الوحدة، كما أضرّ بالثقة والدافع في تفعيلهم. في التفكير العسكري فإن استعمال الاحتياط هو الخطوة الأخيرة، فقط عندما لا يكون هناك خيار آخر، ويتم التعامل معهم بحذر.

ومن المهم الإشارة إلى ما يلي: يتم استدعاء الاحتياط اليوم، بالأساس لعمليات الأمن الجاري. يُجرون التدريبات الكبيرة التي تحاكي السيناريوهات التي سيتعامل معها الجيش، فقط مرة كل ثلاثة أعوام، وبقية الوقت يتم استدعاؤهم فقط لتبديل القوات النظامية والسماح لها بإجراء التدريبات. ويدّعون في الجيش أن نسبة حضور العمليات في أوساط جيش الاحتياط عالية وجيدة، لكن نسبة الحضور في التدريبات اليوم تقف عند 70في المئة فقط. السبب في ذلك، بحسب مصادر في الجيش، هو التغيير الجديد الذي دخل في سنة 2021، إذ تم تقصير عدد أيام الخدمة في كل استدعاء، ورفع عدد الاستدعاءات في السنة، والجنود لم يتعودوا عليه بعد.

»إن جنود الاحتياط هم أناس حادّون، مع شعور بالانتماء والالتزام»، هذا ما صرّح به رئيس هيئة الأركان الحالي الجنرال أفيف كوخافي، بعد يوم من نشر اسم خليفته. وأضاف: إنهم «يضحّون بروتين حياتهم عن وعي بالثمن الذي يدفعونه. ومؤخراً، شعرت بالفخر بوحدات الاحتياط وما تقدمه، وهو كثير من العمليات في إطار حملة 'كاسر الأمواج'». وخلال احتفالية خاصة بجنود الاحتياط قال: إن «الامتحان الحقيقي لكل إنسان هو إذا كان يقوم بالصواب، المهم والضروري، وإذا كان يتحمل المسؤولية. الجواب في حالتكم هو نعم بصورة قاطعة - دوركم مهم ويمنح الجيش والمجتمع ككل الكثير.«

يخدم 1في المئة فقط من سكان دولة إسرائيل في تشكيلات الاحتياط اليوم، في الوقت الذي كانت نسبتهم سابقاً 20في المئة. على الدولة اليوم أن يكون لديها قوات كبيرة من جيش الاحتياط المدرب، تكفي للتعامل مع أكثر من جبهة في الوقت ذاته، فالجيش النظامي لن يتحمل هذا وحده. إن لم تقُم إسرائيل بإيجاد حل ملائم، لن تكون جاهزة في حالة الحرب: لن يكفي تدريب ثلاثة أسابيع مرة كل ثلاثة أعوام لقوات الاحتياط، وهذا قبل الحديث عن الشكر والامتنان الملائم.

هذا هو النموذج الذي على القائد المقبل [لهيئة الأركان] فحصه: هو يعرف أنه بحاجة إلى منظومة احتياط، لتدريبها وتحضيرها. وهم بدورهم يجب عليهم أن يكونوا جاهزين ومتوفرين بدرجة عالية جداً. ومنذ الآن، قبل تنصيبه، يبحث في تغييرات في النموذج القائم، ويمكن التقدير أن النية تتجه نحو المزيد من الاحتياط، وبصورة خاصة في الوحدات البرية، مع التشديد على المهنية، على الرغم من أنه من الصعب تقدير نسبة النجاح في هذا.

في الآونة الأخيرة عرض العميد أمير فدماني، رئيس قسم التخطيط ومدير الموارد البشرية في الجيش، المعطيات المحدثة أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست. واستعمل مصطلح «المنتخب» في عرضه المعطيات بشأن الاحتياط - الـ490 ألفاً الذين يخدمون هم 5في المئة من مجمل المواطنين في إسرائيل، و17في المئة من المجتمع في جيل الخدمة، منهم 120 ألفاً يخدمون فعلاً في جيش الاحتياط، ويشكلون 4في المئة من المجتمع في جيل الخدمة و1في المئة فقط من مجمل المواطنين في الدولة. ويظهر أيضاً من المعطيات أن 11في المئة من جيش الاحتياط لا يزالون يؤدون الخدمة تطوعاً، بعد أن أنهوا عمر الإعفاء من الخدمة في الاحتياط. بالإضافة إلى أن المعطيات تفيد بارتفاع نسبة النساء اللاتي ينضممن إلى خدمة النساء في الاحتياط - اتجاه ناتج من التغييرات في الجيش النظامي، إذ نرى ارتفاعاً في نسبة النساء الموجودات في الخدمة، وفي مهن جوهرية داخل الجيش. وفي هذا السياق أشار فدماني إلى أنه يوجد اليوم في جيش الاحتياط ما نسبته 17في المئة من النساء، في الوقت الذي كانت النسبة 13في المئة في سنة 2010. وأشار إلى أنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة، لأن النساء يشكلن اليوم 18في المئة من المنظومة القتالية النظامية في الجيش.

وفي هذا السياق، قال الضابط: إن «الاحتياط، أو بكلمات أدق منتخب الاحتياط، يضاعف قوة الجيش. القوة بحد ذاتها مركّب أساسي في قدرات الجيش للوقوف على مهماته وإخضاع العدو. كل واحد وواحدة من قوة الاحتياط جزء مهم في مهمات الجيش، وهم موجودون في كل موقع داخل الجيش في هذا الوقت، وعموماً فإنهم يستجيبون في كل مرة يتم استدعاؤهم إلى خدمة العلم». و«يحمل منتخب الاحتياط على أكتافه المهمات المدنية الخاصة به، ومهمات الاحتياط، ولذلك، على المنظومة الأمنية والمجتمع الإسرائيلي عموماً أن ينشغلا بكيفية تقديم الشكر لهم ومنحهم امتيازات، وهم يستحقونها. وإلى جانب كافة المنح والحقوق التي تمت المصادقة عليها، وهي فعلاً بشرى سارة دفعنا بها قدماً في إطار الخطة المتعددة الأعوام «تعزيز الاحتياط»، لا تزال هناك فجوات علينا إغلاقها، وسنستمر في العمل على صعيد جنود الاحتياط كي يحصلوا على ما يستحقون.«

تطرّق الضابط أيضاً إلى الأعمال التي يتم القيام بها بهدف استنفاد طاقة جيش الاحتياط، وشرح أنه تمت إقامة منظومة تلائم ما بين الخدمة في الاحتياط والمهنة المدنية، من خلال جمع معطيات من مؤسسات أكاديمية بشأن مَن يخدمون. فمثلاً، تم دمج مئات المهندسين في الجبهة الداخلية لم يكن يعلم الجيش بأنهم مهندسون، لأنهم لم يكونوا كذلك في إطار الجيش.

الفجوة بين النظامي والاحتياط

هل وحدات الاحتياط «فارغة»؟ من جانب، فإن الجيش النظامي اليوم أذكى، من حيث نوعية الأشخاص ونوعية السلاح والتكنولوجيا المتطورة، وهو ما يعمّق الفجوة بينه وبين الاحتياط. وجنود الاحتياط يتم استدعاؤهم مرة في العام، ولا ينجحون في إغلاق الفجوة التي حدثت، وبذلك يكونون أقل جهوزية للحرب، وأقل مهنية، وأقل جهوزية للمعركة في ساحة المعركة المستقبلية.

إن هذه الحقيقة تُثقل كاهل الجيش النظامي، المشغول كثيراً بالأمن الجاري، والتحضير للحرب وأمور أُخرى. هذا الاتجاه يؤثر أيضاً، وبالأساس في إجراء مناورة برية، وتؤثر قدرة الجيش على القيام بمناورة برية واسعة وناجعة في قدرة سلاح البر برمته. ولا بد من القول: إنه عندما يدير الجيش «حملات استعراض» في غزة، كـ«حارس الأسوار» و«بزوغ الفجر»، يمكن الصمود هكذا، ولكن ماذا سيحدث في حرب في الشمال؟

إن المعنى واضح: يجب تجديد رؤية الأمن في إسرائيل، وكجزء منها إقرار أي قوات احتياط يريد الجيش اليوم. على الدولة أن تقرر أمام من ستقف، وما الأهداف التي على الجيش تحقيقها في كل نوع من أنواع المعارك في الشمال والجنوب. وأمام هذه التفاصيل، يجب بناء جيش ملائم للمهمات المحدثة. لذلك، يجب تعريف التهديدات الممكنة، وفي مقابلها بناء الاستجابة، أي مشاريع مرتفعة الثمن، وللمدى البعيد.

يتفحصون اليوم في الجيش إن كان من الصواب استعادة مصطلحات من أيام ديفيد بن غوريون، مثل الدفاع المناطقي: الدفاع عن قواعد القوات والسكان داخل الحدود، إلى جانب تدريب هذه القوات طوال العام.

ويدور الحديث حول قوة احتياط مناطقية يتم تجنيدها سريعاً لمهمات الدفاع عن المناطق التي يسكن فيها الجنود. هذه الطبقة يمكنها مثلاً الرد بشكل أولي على قيام «حزب الله» أو «حماس» باختراق الحدود.

سيناريو الامتحان: حرب متعددة الجبهات

إن الشعور السائد بين الجنود والضباط في الاحتياط هو أن أغلبية القوات في جيش الاحتياط غير جاهزة، وليست ملائمة. جزء من هذه الوحدات في مستوى جيد، وآخر في مستوى مقبول. لكن إسرائيل ستُمتحن في السيناريو الأصعب: معركة متعددة الجبهات، ويمكن أن تتضمن أيضاً «جبهة داخلية»، بما معناه مواجهات عنيفة وتحديات أمنية داخل الحدود. على الجيش أن يتجهز لكيفية التجنيد في هذه الحالات، وأن يفهم مستوى الجاهزية الملائم، وأن يعرف ما إذا كان جنود الاحتياط سيتركون الجبهة الداخلية (العائلة) التي تتعرض للقصف ويخرجون للحرب.

قريباً، سيتم البدء بتطبيق الفكرة التي خرجت من صفوف الاحتياط: إقامة «لوحة مطلوبين» تنشر فيها الوحدات أيّ مهن تريد، ويستطيع جنود الاحتياط أصحاب الشأن تقديم طلب الالتحاق بهذه الوحدة. وفي المقابل، لا يزال سؤال المقابل قائماً، وصرّح رئيس هيئة الأركان كوخافي أنه «علينا أن نتبنى ونطبق المبدأ الذي يقول: إن مَن يعطي أكثر، يأخذ أكثر. في مجال التقدير والمقابل، تم القيام بالكثير خلال الأشهر الماضية، واشترينا أدوات، وتزودنا بمنظومات مختلفة، وطورنا قدرات.«

ألوية الاحتياط التي تُعرف بأنها «رأس حربة»، تتدرب كل عام، لكن لدى الضباط شعور بأن هذا غير كافٍ بالنسبة إلى الجهوزية المطلوبة للسيناريوهات المطروحة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المهم الشرح أن المهمات الملقاة على عاتق منظومة الاحتياط اليوم تتطلب جهوزية بمستوى وحدات نوعية في الجيش النظامي. يحدّث الجيش رؤيته الأمنية ويقوم بتنظيم القوات النظامية من جديد. عملياً، يُطرح التساؤل: متى يجب الاستعانة بقوات الاحتياط؟ هل من الصحيح إدخالها إلى مناطق نزاع؟ في كل الأحوال، الجيش لا يستطيع الاستغناء عنها، وعلى الرغم من أعدادها الآخذة بالانخفاض، فإنه سيتم استدعاؤها في حالات الطوارئ، من الوحدات المقاتلة، مروراً بـ«القبة الحديدية»، وصولاً إلى الجبهة الداخلية.

الأسئلة الحارقة

إن سؤال التعامل مع جنود تشكيلات الاحتياط مركّب على عدة صعد أساسية: كيفية الحفاظ على جنود الاحتياط الجيدين، وكيف يمكن تجهيزهم، ومن أي ميزانية سيتم ذلك، وكيف يمكن الحفاظ على جهوزيتهم، وكيف يمكن الحفاظ على التكاتف داخل وحداتهم التي تؤثر في الدافعية إلى الالتزام بالخدمة في الاحتياط، وما هو العدد الذي يجب الحفاظ عليه من الجنود، وما هو مستوى الجهوزية المطلوب منهم، ولأيّ مهمات يتم تخصيصهم؟

تقدّر مصادر في الجيش أنه يجب بناء نموذج احتياط جديد يكون قادراً على الاستجابة الناجعة بالضبط كما الوحدات النظامية. وفي المقابل، يجب تطوير وحدة مخازن الطوارئ بأدوات ذات مستوى عالٍ، وبأدوات لوجستية وموارد بشرية ملائمة، مهنية، وتتلقى المقابل، تقوم بتفعيل هذه المخازن وتعمل على تجهيزها لحالات الطوارئ.

إن وجه المجتمع الإسرائيلي يتغير. لكن الجيش لن يستطيع الانتصار في المعركة المتعددة الجبهات المقبلة من دون منظومة الاحتياط، لذلك يجب زيادة المساعدات الممنوحة لها من جانب، ورفع جهوزيتها من جانب آخر. في سنة 2021 تمّت مضاعفة تدريب الاحتياط في الجيش. وهذا مركّب مركزي في إطار خطة «تعزيز الاحتياط»، إذ يشدد الجيش على الجهوزية بصورة خاصة، جهوزية الضباط وجهوزية الكتائب المقاتلة. هناك رضا في الجيش في أعقاب الالتزام التام من جنود الاحتياط خلال حملة «كاسر الأمواج» في الضفة الغربية، لكنهم يعترفون بأنه يجب شكرهم ومنحهم مقابلاً ملائماً من أجل الحفاظ على نوعية مَن يخدمون والضباط في الاحتياط. ثمة خطوات كثيرة تتطرق إلى المقابل المادي لجنود الاحتياط والضباط عموماً، والتي خرجت إلى حيز التنفيذ، لكن لا يزال هناك ما يمكن القيام به، ومن المفضل أن يتم ذلك في أسرع وقت.

* * *

القناة 12: الجيل القادم من "اتفاقات أبراهام"؟ .. جائزة "إسرائيل" العظيمة والوهم الذي لا يجب أن تقع فيه

بقلم المستشرق الصهيوني إيهود يعاري

ترجمة : شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

من المؤكد أن الذكرى السنوية الثانية لاتفاقيات إبراهام تستحق الاحتفال بها: فقد تحقق جزء كبير من التوقعات المبكرة بالكامل تقريبًا، والجزء الآخر يتطلب تفانيًا قويًا من قبل "إسرائيل" لصب المحتوى فيه. على سبيل المثال بالنسبة للسودان حيث لم يتم بعد تطبيق اتفاقية التطبيع عمليًا معها، ولم يتم تبادل السفراء وبقيت اتصالات "إسرائيل" بالخرطوم لسبب ما مقتصرة فقط على الرتب العسكرية التي تسيطر على البلاد. بالمناسبة، أنا أقول حتى في توسيع اتفاقيات إبراهام لتشمل دول أخرى كان يمكن القيام بالمزيد خاصة لو كانت إدارة بايدن قد انضمت للعملية، ولكن حتى يمكن "لإسرائيل" وحدها تحقيق النتائج.

نجحت العلاقة التي أقيمت مع المغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين في تطوير علاقات متفرعة في مجالات الاقتصاد والأمن على نطاق مثير للإعجاب إلى حد ما. هذا نموذج ناجح تراه دولاً أخرى تفكر في خطواتها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك التصريح العلني لنائب الرئيس السابق لإندونيسيا ووزير خارجيتها الدكتور يوسف كالا الذي دعا في تجمع عام في جاكرتا لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل". وكان ادعاء كالا أنه بهذه الطريقة فقط هل يمكن لإندونيسيا، وهي دولة تتفوق في إسلامها المتسامح أن يكون لها تأثير إيجابي على الشرق الأوسط وأيضاً لمساعدة الفلسطينيين على التوصل إلى تفاهم مع "إسرائيل."

صحيح أن إندونيسيا هي الدولة الإسلامية الأكبر في العالم – حوالي 300 مليون شخص يعيشون على 7000 جزيرة، والتي يتطلب الوصول من طرف إلى طرف آخر فيها الى طيران لمدة 6 ساعات – هي الجائزة الكبرى التي سعى كل من نتنياهو ولبيد للحصول عليها . . لذلك، هناك تصدعات آخذة في الاتساع في جدار إندونيسيا حيث أصبح يُسمح لمزيد من "الإسرائيليين" بالوصول إلى هناك، وهناك المزيد من الأعمال التجارية بين شركات في الجانبين بما في ذلك بداية مشاركة إندونيسية في مجال "التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية."

هناك مجال للتركيز على بذل جهد هادئ وحازم لتعزيز العلاقات مع إندونيسيا؛ استعدادًا لانضمامها في الطريق إلى اتفاقات أبراهام. نحن بحاجة إلى المساعدة ليس فقط من الأمريكيين ، ولكن أولاً وقبل كل شيء من الأستراليين الذين لديهم "علاقة خاصة" مع جيرانهم في الشمال. يمكن لأصدقائنا في اليابان والهند

المساعدة أيضًا. ومع ذلك يجب ألا يستمر السياسيون في "إسرائيل" في الوقوع في وهم أن هذه الجائزة يمكن الفوز بها في خطوة واحدة مثيرة.

نفس الشيء ينطبق على المملكة العربية السعودية. تسير المملكة العربية السعودية بحذر في طريقها في نفس الاتجاه. في محادثات سرية بين شخصيات سعودية و"إسرائيلية" تم بالفعل تحديد العديد من الخطط الضخمة للتعاون الاقتصادي، بما في ذلك في مجال الطاقة، وغني عن القول أن هناك مجالًا للنشاط المشترك في المجال الأمني – سواء ضد إيران أو في مجال الأمن والممرات الملاحية بالبحر الأحمر.

يجب أن يتذكروا لدينا أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن يختار ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان بناء مدينة أحلامه في المستقبل ، "ناوم" في المكان الذي اختاره – فهذه هي أقرب نقطة "لإسرائيل" تأخذ بعين الاعتبار. هناك المزيد والمزيد من المقالات في الصحافة السعودية في حق تنمية العلاقات مع "إسرائيل"، ويبدو لي أنه من المناسب السعي لكي تدعو المملكة العربية السعودية الرياضيين من "إسرائيل" إلى بطولة الفنون القتالية الدولية التي ستقام هناك العام المقبل، مثلما تسمح قطر للإسرائيليين بدخول مباريات كأس العالم قريباً. رئيسة اللجنة الأولمبية في "إسرائيل" ياعيل منتبهة لهذا الموضوع.

يجب على "إسرائيل" التي تقوم بأعمال متنوعة مع قطر حول قطاع غزة أن تطالب الأمير تميم بالتوقف عن الإمساك بالعصا من كلا الطرفين. كانت "وزارة التجارة الإسرائيلية" تعمل بالفعل في الدوحة في ذلك الوقت، ولا يوجد سبب يمنع إعادة فتحها إذا أراد القطريون من "إسرائيل" أن تواصل فتح الباب أمام حماس في غزة. كما سيسهل التقدم مع قطر على سلطان عمان الجديد، هيثم الذي تربط بلاده علاقات مع "إسرائيل" منذ عام 1978 إخراج العلاقات من تحت الطاولة. بالمناسبة في الكويت لا جدوى في هذه المرحلة من الاستثمار في جهد محكوم عليه بالفشل مسبقا.

لتغيير الواقع في حوض البحر الأحمر....

المنطقة الأخرى التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام أكثر مما يُعطى لها حاليا هي حوض البحر الأحمر: من الممكن تجديد الروابط التي كانت موجودة في الماضي مع الرئيس الصومالي الجديد محمود. إنه مهتم بالعلاقات، لكن هناك حدًا لقدرته على المناورة. من ناحية أخرى من الممكن المضي قدمًا بسرعة مع أرض الصومال التي لا تحظى باعتراف دولي حتى بعد 30 عامًا من الاستقلال، لكنها ربما تكون أكثر الدول تعاطفًا في القرن الأفريقي بأكمله. تمت دعوة الرئيس Beehee مؤخرًا إلى الولايات المتحدة. يريد الجيش الأمريكي إنشاء قاعدة بحرية في ميناء باربرا كإضافة أو استبدال للقاعدة التي يمتلكها في جيبوتي.

"إسرائيل" من جانبها، ليست مطالبة بالاعتراف باستقلال جمهورية أرض الصومال، ولكن من الممكن أيضًا إنشاء مكتب تجاري في هرجيسا وتطوير التعاون. ومن فضلكم لا تنسوا أن أرض الصومال لها ساحل بطول 800 كيلومتر في البحر الأحمر مقابل باب المندب في مصر.

سيكون من الخطأ إذا ما تحققت نية لبيد إغلاق "السفارة الإسرائيلية" في أسمرة، عاصمة إريتريا – على الرغم من أنها دولة ذات ساحل طويل وتمتلك العديد من الجزر في البحر الأحمر. صحيح أن الرئيس إسياس أفورقي صديق إسرائيل سابقًا ، أصبح ديكتاتورًا خطيرًا على كل من حوله. ومع ذلك فإن "إسرائيل" لا تحتاج إلى دفعه إلى أحضان إيران التي تحتفظ بالفعل بقوة بحرية صغيرة في البحر الأحمر.

أسياس يرفض منذ عامين الموافقة على السفير الذي عينته "إسرائيل". أخبرني مستشاروه أنه شعر بالإهانة لأنه كان هو الذي يعرّف نفسه بأنه مسيحي حيث اختارت وزارة الخارجية إرسال أول "بدوي إسرائيلي" إلى رتبة سفير. يجب حل هذا التعقيد بأناقة وترك "العلم الإسرائيلي" في أسمرة؛ لأنه إذا أغلقت السفارة فلا يوجد ما يدل على موعد إعادة فتحها.

في السودان، تسير الأمور بشكل صعب للغاية بسبب الاضطرابات الداخلية في البلاد والنضال المتواصل ضد الحكم العسكري وشركائه من "قوات الإسناد السريع". ومع ذلك يجب على "إسرائيل" ألا تقتصر على الحوار مع الجنرالات. بعد العديد من المحادثات مع كبار المثقفين في السودان ومعارضي النظام العسكري أسمح لنفسي أن أكتب أنه من بين المعارضة المدنية هناك عدد غير قليل من المهتمين بإجراء محادثات مع "إسرائيل". حتى الآن أهملت "إسرائيل" هذه الفرصة.

وختاما :ينبغي النظر غربًا إلى بلدان الساحل الإسلامية القاحلة مثل النيجر وبوركينا فاسو. بعد توطيد العلاقات مع تشاد يجب أن يستمر الزخم تجاه هذه الدول ، من بين أمور أخرى، حتى يكون من الممكن القيام برحلات جوية مباشرة من "إسرائيل" من فوق أراضيها ، إلى دول أمريكا اللاتينية. وتتطلب مثل هذه الخطوة استثمارات – مالية أيضًا – لكن أعتقد أن الوقت قد حان.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي : التعاون البحثي الإسرائيلي" مع الصين

بقلم كيسي باب

شهدت السنوات الأخيرة دعاية متزايدة فيما يتعلق بتحديات الأمن القومي في مواجهة الصين، في المقام الأول فيما يتعلق بقضايا النفوذ والتجسس والمشاركة التكنولوجية، في "إسرائيل" تركز الاهتمام العام على البنية

التحتية والاستثمارات واتصالات G5، ومع ذلك فإن مخاطر نقل التكنولوجيا لا تقتصر على التكنولوجيا المتقدمة، بل توجد أيضاً في الأوساط الأكاديمية، ولا سيما الجهود البحثية التي تُعد مصدراً مهماً لنمو المعرفة والتكنولوجيا، بما في ذلك المجالات ذات الاستخدام المزدوج.

- فهل "إسرائيل" مستعدة لمواجهة التحدي الأمني فيما يتعلق بالعلاقات الأكاديمية مع الصين؟
- وما هي الآثار المحتملة لهذه العلاقات، والمخاطر الكامنة فيها، والتدابير الممكنة لاحتوائها؟

بالنسبة "لإسرائيل" كان الدفء في العلاقات مع الصين مدفوعاً إلى حد كبير بآفاق اقتصادية عملية ومغرية، مع سياسات تركز على اغتنام الفرص الاقتصادية، وبالنسبة إلى الرئيس الصيني "شي" والحزب الشيوعي الصيني، كان الأساس المنطقي لتعزيز العلاقات مع "إسرائيل" عملياً بالقدر نفسه، حتى إذا كانت ذا طبيعة مختلفة.

وسعت الصين منذ فترة طويلة إلى الوصول إلى قطاع الابتكار والتكنولوجيا في "إسرائيل" لأنه أحد أكثر القطاعات تقدماً في العالم، لهذه الأسباب تسارعت العلاقات بين الصين و"إسرائيل" بشكل كبير، في مجالات تتراوح من تجارة البضائع إلى صفقات الاستثمار والعلاقات الدبلوماسية وما وراءها.

على مدى السنوات القليلة الماضية ورداً على الضغط الأمريكي المتزايد على "إسرائيل" لإعادة النظر في علاقاتها مع الصين، كان هناك تباطؤ ملحوظ في النشاط الاقتصادي بين البلدين، ومع ذلك إذا أرادت "إسرائيل" ترسيخ علاقتها مع الولايات المتحدة مع الحد من المداخل التي يمكن للصين استخدامها للوصول أو الحصول على التكنولوجيا والابتكار في البلاد في بعض المجالات ذات الاستخدام المزدوج، فيجب عليها أيضاً ضمان البحث والملكية الفكرية والمعرفة المتخصصة في هذه المجالات المحمية بشكل كاف.

في 24 يناير 2022 تبادل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الرسائل الاحتفالية مع "الرئيس الإسرائيلي" إسحاق هرتسوغ، بمناسبة الذكرى الثلاثين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في بيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية الصينية، وأشار الرئيس شي إلى أن العلاقات بين البلدين "تعمقت يوماً بعد يوم"، وأنه حريص على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة، وتعميق التعاون المربح للجانبين، وتوسيع الثقافة وتبادل العلاقات بين الناس، وتعزيز التنمية المستقرة للشراكة الشاملة المبتكرة بين الصين و"إسرائيل"، وفي الواقع كان "شي على" حق، فقد تعمقت العلاقات بين الصين و"إسرائيل" تدريجياً على مدى العقدين الماضيين عبر مجموعة واسعة من المجالات.

بالنسبة "لإسرائيل" كان الدفء في العلاقات مع الصين مدفوعاً إلى حد كبير بآفاق اقتصادية عملية ومغرية، وكما أشار "أساف أوريون" و"شيرا إيفرون" في يوليو 2022، كانت سياسات "إسرائيل" تجاه الصين تدور حول

"اغتنام الفرص الاقتصادية"، وبالنسبة إلى "شي" والحزب الشيوعي الصيني(CCP) ، فإن الأساس المنطقي لتقوية العلاقات مع "إسرائيل" كان عملياً، حيث أرادت الصين الوصول إلى قطاع الابتكار والتكنولوجيا الذي تفتخر به "إسرائيل"، وهو أحد أكثر القطاعات تقدماً في العالم، لهذه الأسباب، ظهر الإدراك المتبادل بأن الشراكة الأوثق ستكون مفيدة للطرفين في كثير من النواحي، ونتيجة لذلك، تسارعت العلاقات بين الصين و"إسرائيل" بشكل كبير، في مجالات تتراوح من تجارة السلع إلى صفقات الاستثمار والعلاقات الدبلوماسية وما وراءها.

ومع ذلك على مدى السنوات القليلة الماضية، ورداً على الضغط الأمريكي المتزايد على "إسرائيل" لإعادة النظر في علاقتها مع الصين، كان هناك تقليل ملحوظ لتبادل لأنشطة الاقتصادية بين البلدين، في الواقع، يبدو أن الديناميكية تتغير كثيراً لدرجة أن الحكومة الصينية ذكرت" :إذا ألحقت إسرائيل الضرر بالصين بسبب الضغط الخارجي، فسوف تتخذ قراراً سياسياً خاطئاً"، وكما هو متوقع كانت "إسرائيل" تستمع إلى الولايات المتحدة، واستجابت للدعوة إلى التحرك بحذر بشأن العمل مع الصين.

- في عام 2019 بناءً على طلب من واشنطن، أنشأت "إسرائيل" هيئة لفحص الاستثمار لزيادة التدقيق في بعض الاستثمارات الأجنبية الواردة.
- بعد ذلك في عام 2020، التزمت "الحكومة الإسرائيلية" بعدم استخدام التكنولوجيا الصينية لبناء شبكة اتصالات 5 Gفي البلاد، ومنعت شركة "هوتشيسون ووتر" ومقرها هونغ كونغ من إرساء عقد لبناء محطة تحلية رئيسية ثانية في "وسط إسرائيل"
- علاوةً على ذلك، في يناير 2022 تم "استبعاد مجموعة أعمال تضم شركتين صينيتين – شركة بناء السكك الحديدية الصينية وشركة – CRRC من تقديم عطاءات لبناء خطين جديدين على قطار تل أبيب الخفيف"، وفي الآونة الأخيرة.
- في 13 يوليو 2022 أرسلت "إسرائيل" والولايات المتحدة إشارة واضحة إلى الصين من خلال إصدار بيان مشترك بشأن حوار تكنولوجي استراتيجي جديد، حول النظم البيئية التكنولوجية الموثوقة، حيث إن هذه الإجراءات، بما في ذلك البيانات الحكومية والأمثلة الأخرى، تؤكد أن تل أبيب تأخذ مخاوف واشنطن على محمل الجد.

ومع ذلك عندما يتعلق الأمر بحماية الأبحاث الحساسة – وهو مجال تأسيسي يدعم "التكنولوجيا والابتكار الإسرائيليين" – لا يُعرف سوى القليل عن الخطوات التي قد تتخذها "إسرائيل" لحماية نفسها بشكل أفضل، وإذا أرادت أن ترسخ علاقتها مع الولايات المتحدة مع الحد من البوابات التي يمكن أن تستخدمها الصين للوصول إلى التكنولوجيا والابتكار في البلاد، في بعض المجالات ذات الاستخدام المزدوج، فيجب عليها أيضاً

التأكد من أن أبحاثها وملكيتها الفكرية وخبراءها في هذه المجالات محميين بشكل كاف. في حين أن البحث والتحليل حول الشراكات والاتفاقيات الأكاديمية "لإسرائيل" مع الصين أو الكيانات المرتبطة بالصين لا يزال موضوعاً ناشئاً نسبياً، فمن المعروف جيداً أن التعاون بين الصين و"إسرائيل" بشكل عام في المجالات الأكاديمية الرئيسية قد ازدهر، فكل "جامعة إسرائيلية" لديها شراكات مع جامعات صينية، وهناك استثمارات واتفاقيات تعاونية.

- في عام 2013 تلقى "معهد التخنيون الإسرائيلي للتكنولوجيا" منحة قدرها 130مليون دولار من مؤسسة "لي كا شينغ" لتأسيس "معهد التخنيون غوانغدونغ للتكنولوجيا" جنباً إلى جنب مع جامعة شانتو في مقاطعة غوانغدونغ.
- وفي عام 2014 دخلت جامعة تل أبيب في شراكة مع جامعة تسينغهوا في بكين لاستثمار 300 مليون دولار لإنشاء مركز أبحاث "شين"، وهو مركز مصمم "للبحث في تقنيات المرحلة المبكرة والناضجة في مجال التكنولوجيا الحيوية والطاقة الشمسية والمياه والتقنيات البيئية.
- وفي عام 2016 وقعت "إسرائيل" والصين سبع اتفاقيات تعاون أكاديمي مع جامعات صينية، بما في ذلك إنشاء "معاهد دراسة إسرائيلية" صينية مشتركة، بالإضافة إلى تمويل برامج تبادل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- وفي مارس 2017 وقعت "مجموعة هانغتشو واهاها" ومعهد الأتمتة في الأكاديمية الصينية للعلوم وجامعة حيفا صفقة بقيمة 10 ملايين دولار لبناء ثلاثة مراكز لتكنولوجيا "الذكاء الاصطناعي الإسرائيلية الصينية" في حيفا وهانغتشو وبكين.
- وفي عام 2019 تم افتتاح مركز "الابتكار الصيني الإسرائيلي" في منطقة بوتو بالصين رسمياً بهدف تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين.

على الرغم من هذه الأمثلة وغيرها من الشراكات بين الصين و"إسرائيل" في المجالات ذات القدرة المحتملة على الاستخدام المزدوج، أو في المجالات التي يمكن أن تفيد في سعي الصين للاندماج العسكري-المدني، لا يتوفر سوى القليل للجمهور حول ما إذا كانت "إسرائيل" قد واجهت أي خسارة بحثية كبيرة على أيدي الحزب الشيوعي الصيني.

لعقود من الزمان أعطى الحزب الشيوعي الصيني الأولوية لسرقة المعلومات الحساسة، والتكنولوجيا، والمعرفة من مجتمعات البحث في جميع أنحاء العالم والوصول إليها، ومن خلال جهود التوظيف الأكاديمي المبهمة، والشراكات البحثية الموافق عليها، والاستثمارات واسعة النطاق في المؤسسات الأكاديمية، وعمليات

التجسس السرية، والاختراقات الإلكترونية، وغيرها من التكتيكات، طورت الصين مجموعة أدوات واسعة النطاق من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة لدعم طموحات نقل التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم.

وفقاً لأحد التقديرات "أنفقت الصين تريليوني دولار في العقد الماضي، أكثر من ميزانيتها العسكرية – لدعم الرواتب وتكاليف بدء التشغيل ونفقات المعيشة للباحثين الذين قد يبذرون البرامج المحلية بأحدث التقنيات."

ولا ينبغي أن يكون مفاجئاً إذن أن "كريستوفر راي"، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، جنباً إلى جنب مع نظيره في" MI5 القسم الخامس في هيئة المخابرات العسكرية البريطانية"، والمدير العام "كين ماكالوم" ألقيا خطاباً مشتركاً في يوليو 2022 مشيراً إلى التحدي المشترك "الضخم"، حيث أشارا على وجه التحديد إلى جهود الصين "لاستغلال البحث" في جميع أنحاء العالم في محاولة "لتعزيز نجاحها" في المجالات التكنولوجية الرئيسية.

حالات مثل حالة الدكتور "تشارلز ليبر" الأستاذ السابق في جامعة هارفارد الذي أدين في عام 2021 لإخفاء ارتباطه ببرنامج آلاف المواهب الصيني وجامعة ووهان للتكنولوجيا، أو الأستاذ السابق بجامعة كانساس "فرانكلين تاو"، الذي أدين بتهم مماثلة في 2022، لتسليط الضوء على التحدي الذي واجهته السلطات الأمريكية والأكاديميون، ومع ذلك واجه حلفاء رئيسيون آخرون "لإسرائيل" مشكلات مماثلة.

في عام 2021 تم الإبلاغ عن أن اثنين من العلماء الذين تم فصلهم من مختبر المستوى 4 الوحيد في كندا، ربما كانا يعملان نيابة عن الحزب الشيوعي الصيني، وفي ألمانيا اتُهم عالم سياسي يعمل في مؤسسة هانس سايدل ومقرها ميونيخ بالتجسس لصالح الصين.

وفي أماكن أخرى مثل المملكة المتحدة وأستراليا ينتشر التهديد بسرقة المعرفة الصينية بشكل متساوٍ، كما أوضح تقرير المعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية لعام 2018، "تم إرسال ما يقرب من 500 عالم عسكري صيني إلى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وحوالي 300 إلى كل من أستراليا وكندا وأكثر من 100 إلى كل من ألمانيا وسنغافورة، وتم إرسال مئات آخرين إلى دول أخرى، بما في ذلك هولندا والسويد واليابان وفرنسا، وحتى في روسيا.

يُزعم أن الحزب الشيوعي الصيني قد عمل للوصول إلى الأبحاث في المجالات الحساسة وفي يوليو 2022، ظهرت تقارير عن اعتقال أستاذ في جامعة ولاية نوفوسيبيرسك بتهمة التجسس لصالح الصين.

لا شك أن التهديد حقيقي، وقد لاحظ الخبراء والسلطات في جميع أنحاء العالم، وفي معظم الحالات والإجراءات، عندما يتعلق الأمر "بإسرائيل"، على الرغم من ذلك فإن المعلومات مفتوحة المصدر حول جهود

الصين المحتملة للحصول على الملكية الفكرية والمعرفة و"الخبرة الإسرائيلية" أو الوصول إليها قليلة بشكل مدهش بالنظر إلى حقيقة أن "إسرائيل" رائدة عالمياً في مجال التكنولوجيا والابتكار، لا سيما في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية إلى الصين والحزب الشيوعي الصيني (مثل الذكاء الاصطناعي)، ومن المؤكد أنه قد يكون بسبب أن الصين لا تتطلع إلى سرقة طريقها للوصول لأعلى سلم التكنولوجيا والابتكار في مواجهة "إسرائيل." ومع ذلك ربما تكون "إسرائيل" ملتزمة بموقفها الطويل الأمد المتمثل في عدم تسمية القوى العظمى وفضحها عندما يتعلق الأمر بعمليات التجسس، أو أنها تفتقر إلى الوعي والإجراءات الكافية للكشف عن التحدي والتصدي له، وفي كلتا الحالتين تحتاج "إسرائيل" إلى التفكير بجدية في اتباع خطوات حلفائها عندما يتعلق الأمر بحماية أحدث التقنيات والابتكارات في البلاد، والخبرة والأبحاث التي تقودها بشكل حاسم.

خذ على سبيل المثال المملكة المتحدة حيث أنشأت الحكومة في عام 2021 فريقاً جديداً لاستشارات التعاون البحثي "لتقديم المشورة للباحثين حول كيفية حماية عملهم من الأنشطة العدائية، وضمان التعاون الدولي بسلام وأمان." وفي يناير 2022 أصدرت الولايات المتحدة إرشادات أمان الأبحاث للوكالات الفيدرالية التي توفر التمويل للبحث العلمي شمال حدودها، وأصدرت الحكومة الكندية أيضاً إرشادات أمان بحثية جديدة بالإضافة إلى بوابة إلكترونية جديدة مصممة لمساعدة الباحثين على حماية عملهم بشكل أفضل.

وفي "إسرائيل" من شأن الإجراءات المشابهة أن تقطع شوطاً طويلاً – ليس فقط في إرسال رسائل إلى الصين والولايات المتحدة، ولكن الأهم من ذلك، الإشارة إلى مجتمع الأبحاث في البلاد والقطاع الخاص بأن الحكومة ملتزمة بحمايتهم، من تقديم الرؤى المتعلقة بالتهديدات والمشورة للباحثين، إلى وضع إرشادات أو معايير أمنية بشأن اتفاقيات التعاون البحثي، إلى إنشاء آليات فحص أفضل للطلاب الأجانب الذين يدخلون البلاد، وهناك خطوات يمكن "لإسرائيل" أن تتخذها لجعل أمن البحث متوافقاً مع المجالات الاقتصادية الأخرى التي سعت الدولة إلى حمايتها (مثل الاستثمارات الأجنبية الواردة).

سيتعين على "السلطات الإسرائيلية" التعامل بحذر مع التوتر بين الأوساط الأكاديمية وصناع سياسة الأمن القومي في الديمقراطيات، وبالنسبة للبعض هناك تضارب متأصل بين حرية الفكر والتحقيق وبعض تدابير التخفيف من حدة التهديد، بالنسبة لمسؤولي الأمن القومي في "إسرائيل"، سيكون من الأهمية بمكان أن يكتسبوا من تعاون وخبرة كبار الباحثين والعلماء في البلاد، حتى أولئك الذين قد يتعاملون مع الموضوع بشك وعدم ارتياح.

إذا كان الأكاديميون والباحثون والعلماء الإسرائيليون يخسرون حقاً ملكيتهم الفكرية وخبراتهم وأصولهم للجواسيس الصينيين، فلن تتأثر قاعدة الابتكار في البلاد فحسب، بل ستعاني أيضاً من القدرة التنافسية الاقتصادية "لإسرائيل"، إلى جانب علاقاتها مع الحلفاء والشركاء الرئيسيين لا سيما نحن.

* * *

"هآرتس": الوحدة 8200 من الداخل... قادة النخبة الإلكترونية في "إسرائيل" تتحدث!!

بقلم عاموس هرئيل

الوحدة 8200 التي كان يطلق عليها "وحدة جمع المعلومات الاستخبارية المركزية لفيلق المخابرات"، هي اليوم مؤسسة معلوماتية ضخمة، بعدد الجنود الذين يخدمون فيها، سواء المجندين أو المحترفين، لتصبح أكبر من حيث القوة العاملة في الموساد أو جهاز الأمن العام (الشاباك)، وبإحصاء جميع جنود الاحتياط النشطين في الوحدة، فإن قوتها العاملة تفوق عدد هاتين الوكالتين مجتمعتين. يعكس الارتفاع المستمر في حجم الوحدة 8200 خلال العقدين الماضيين ثلاث عمليات متشابكة، في "إسرائيل" وخارجها:

- أولاً: تجاوز الذكاء الذي تم جمعه بواسطة التكنولوجيا في نطاقه وأهميته، من خلال الذكاء البشري الذي يعتمد على العملاء.
- ثانياً: عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا فإن ذكاء الإشارات الذي يعتمد على التنصت والاستماع، قد بدأ في التنازل عن أهميته في السنوات الأخيرة للذكاء السيبراني، الذي يعتمد على اختراق أنظمة الكمبيوتر.
- ثالثاً: تتحسن القدرات الهجومية ضمن العمليات الإلكترونية نفسها، جنباً إلى جنب مع قدرات جمع المعلومات الاستخبارية المتزايدة – للقدرة على تعطيل أنظمة العدو وبالتالي التأثير على قدرة الدولة أو المنظمة المعادية على العمل.

أضافت العمليات الثلاث بعداً هجومياً لعمل وحدات مثل 8200 ونظيراتها في الخارج لأول مرة، في "إسرائيل"، ويرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بتطور آخر: "إيران كعدو رئيسي لإسرائيل"، حيث تقاتل إيران و"إسرائيل" بعضهما بعضا على الرغم من عدم تقاسم الحدود، وأصبح النشطاء السيبرانيون، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى 8200، عنصراً مركزياً في الحملة.

مادياً يتمركز الجنود من وحدة 8200 بشكل أساسي في "وسط إسرائيل"، على الرغم من أنه من المقرر أن ينتقلوا إلى النقب في نهاية العقد، لكن عملهم يتم في الخارج، وهذا عنصر جديد نسبياً في الحرب، ويُذكر بالفرق بين الطيارين ومشغلي الطائرات بدون طيار، ويقدم هؤلاء المهاجمون مساهمات أساسية، لكنهم هم أنفسهم لا يرون قتالهم وهجماتهم ولا تعرضهم للخطر.

أدى الاعتماد المتزايد للدولة والمجتمع بشكل عام على الأنظمة الرقمية إلى تعريضها لمزيد من القرصنة، والتي كان معظمها إجرامياً وليس برعاية الحكومة، حيث تقود المديرية الوطنية للفضاء الجهود الدفاعية، ولكن

"الجيش الإسرائيلي" يلعب أيضاً دوراً مركزياً، بسبب مهارات أفراده ولأنه يحتاج إلى حماية أنظمته الخاصة، والتي في حالة تلفها يمكن أن يتم إغلاقها أثناء القتال، ونتيجة لذلك نمت مديرية الدفاع السيبراني المشتركة للجيش بشكل كبير واستخدمت جنوداً مهرة.

في الوقت الحالي تم تجميد الخطط لإنشاء قيادة إلكترونية للإشراف على جميع وحداتها وقدراتها، وقد قررت الاكتفاء بتقسيم أساسي للعمل، وهو يخدم أغراض الجيش بشكل معقول، وتقوم المخابرات العسكرية من خلال الوحدة 8200، بتنسيق جمع المعلومات الاستخبارية الإلكترونية والعمليات الهجومية؛ C4I ومديرية الدفاع السيبراني هي المسؤولة عن أنظمة "الجيش الإسرائيلي" والدفاع عنها.

لا يزال عدد كبير من عمليات هذه الكيانات – وخاصة التفاصيل الفنية – سرياً، ومع ذلك جنباً إلى جنب مع تحول التكنولوجيا الفائقة إلى محرك "الاقتصاد الإسرائيلي"، ارتفعت مكانة العاملين السيبرانيين في "الجيش الإسرائيلي." تتطلب هذه التغييرات مزيداً من الانفتاح من جانب هؤلاء الجنود، من أجل التحدث إلى "الجمهور الإسرائيلي"، ونقل الرسائل إلى قوى العدو، وفي بعض الأحيان للتوافق مع الأسماء العالمية في مجال التكنولوجيا الإلكترونية، أولاً وقبل كل شيء عمالقة التكنولوجيا الأمريكية، ويبدو أن هذا هو ما ألهم قرار الجيش بالسماح لـ "هآرتس" بالوصول إلى اثنين من كبار ضباطها في الميدان، كلاهما يختتمان الآن مسيرتهما العسكرية الطويلة.

العقيد "أوري ستاف "هو نائب قائد الوحدة الهجومية في الوحدة 8200، والعقيد "عمر غروسمان "الذي كان قائداً لـ "مركز الميزة الإلكترونية"، وباللغة العادية، رئيس قسم الدفاع في C4I ومديرية الدفاع الإلكتروني، هذه فرصة نادرة نسبياً للاستماع مباشرة إلى الأشخاص المشاركين في المجالات الحرجة، لكنهم ما زالوا حذرين، فبعد سنوات من الانضباط الصارم في مجال الأمن السيبراني، يواجه ستاف مشكلة في استخدام الكلمات الفعلية "هجوم إلكتروني"، وعادة ما يختار التعبيرات الملطفة.

على عكس معظم المجندين جاء ستاف "43 عاماً" إلى الوحدة بعد حصوله على شهادته الأكاديمية، وحصل لاحقاً على الدكتوراه في علوم الكمبيوتر من جامعة تل أبيب، في السنوات الأخيرة ركز على ذكاء الإشارات والشفرات.

يصف ستاف قيادة الوحدة بأنها "تتويج للتجربة العملية، فهؤلاء أشخاص ذوو جودة عالية، في الشخصية والقيم والموهبة، لكن دوافعهم معقدة، والتحدي في القيادة هنا فريد من نوعه، غالباً ما تتوقع منهم أن يخترعوا أشياء، لحل المشكلات التي لا يعرف الآخرون كيفية حلها، ولا يمكنك إجبار شخص ما على إيجاد حل، فيجب أن يشعروا بأنهم متصلون بالمهمة، مع درجة عالية من الثقة في قادتهم."

هل هذه إدارة المواهب؟ هل يجب أن تتصرف كمدرب كرة قدم مع ميسي ونيمار في فريقك؟

"إنها بالتأكيد إدارة المواهب، أنت مثل المدرب الذي يجب أن يحفزهم، لترى كيف يظل الهدف واضحاً ومهماً لهم طوال الوقت، هناك الآلاف الأشخاص ماهرون، لكن بضع عشرات أو مئات منهم فريدون من نوعهم من حيث المهارة، ونحن نحاول جاهدين الحفاظ عليها والاحتفاظ بها، فأي شخص يختار البقاء هنا، في الجيش المهني، يقدم تنازلات."

تعني القدرة على جمع المعلومات الاستخباراتية السيبرانية أو جمع بعض الإشارات الخطيرة عن خصوصية الأشخاص على جانب العدو، وكثير منهم لا يشارك بشكل مباشر في تهديدات الأمن، ففي عام 2014، كتب العشرات من الأعضاء السابقين في الوحدة 8200 رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو وكبار المسؤولين العسكريين، قائلين إنهم سيرفضون أداء الخدمة الاحتياطية بسبب هذا "الاضطهاد السياسي."

ويلمح ستاف إلى الاضطرابات التي مرت بها هذه الشركات بعد الكشف عن تعاونها الوثيق مع المؤسسة الأمنية الأمريكية، بعد تسريب "إدوارد سنودن" لأسرار من وكالة الأمن القومي، النظير الأمريكي للوحدة 8200، وتتمتع الوحدة بعلاقات عمل مع شركات التكنولوجيا الكبرى، وفي الوقت نفسه تتعاون بشكل وثيق مع وحدات الاستخبارات ونظرائها في الغرب، ويضيف ستاف: "لقد أصبحنا معروفين أكثر بكثير مما كنا عليه في الماضي، لدينا حوارات مع الآخرين في الصناعة، على الصعيد العالمي أيضاً، ونريد أن نقوم بدور نشط في تشكيل واقع العالم وتنظيمه، لا يمكنك فعل ذلك وراء الكواليس بمفردك."

الهدف والطموح.. ما هو دورك؟

"صراعنا مع إيران ليس له مثيل في عالم الإنترنت في أي مكان في العالم، تهاجمنا إيران وتتحدث عن تدميرنا، ويتعلق هذا بالإجراءات التي نفذوها والتي حددناها، مثل محاولات تخريب شبكة المياه، فهذه أعمال لا مثيل لها؛ عادة ما تُظهر البلدان الأخرى ضبط النفس، ودرجة من المسؤولية، ولكن في مواجهة مثل هذا الإجراء، كيف ترد؟ كيف يمكنك تحييد التهديد؟ كيف تصوغ رداً على هذا المعادلة التي ستحمي المدنيين؟ هذه حالة فريدة."

يقول ستاف: "إن الجانب الهجومي من عالم الإنترنت سيبقى سرياً تماماً، إنه يمنحنا ميزة في الحملة المباشرة ضد إيران، في مكان لا معنى للجغرافيا فيه، فأحد التحديات هو أن إيران تدعم المنظمات الموجودة على حدودنا، لكنها بعيدة عنا فعلياً، وعندما يتعلق الأمر بالحرب الإلكترونية، لا توجد هناك حدود."

"سأقول بحذر أنه عندما يتعلق الأمر بالفضاء السيبراني، الدفاعي وغير الدفاعي، فإننا نمتلك أكثر القدرات تقدماً في العالم، وإنها مسؤوليتنا للاستفادة من هذا في مواجهة إيران، هناك ببساطة فرصة لذلك، يقول ستاف: "إن الوعي بهذا الأمر على مستوى رفيع، والدعم من مستوى القيادة العسكرية والسياسيين، قوي

جداً، فلدينا دور معقد في الكشف عن الحساسية والمخاطر وشرحها، ووضع الخيارات والفرص على الطاولة، والتي قد لا يعرفون أن يطلبوها منا."

يؤكد ستاف: "أن جميع الوسائل ليست مشروعة باسم الأمن، في إشارة إلىNSO ، شركة الهجوم الإلكتروني الإسرائيلية التي وجدت نفسها مدرجة في القائمة السوداء من قبل إدارة بايدن بعد أن تم الكشف عن أنشطتها المشبوهة في جميع أنحاء العالم، بتشجيع من الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية، وأنه خلال ولاية رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، كانت سياسة الدبلوماسية السيبرانية الهجومية جزءاً من إقامة علاقات أوثق مع بعض البلدان في الشرق الأوسط والعالم النامي."

وفقاً لستاف: "تتمثل إحدى مشكلات استخدام التكنولوجيا في أنه عندما تنشئ شركة طريقة أو نظاماً ويتم كشفه، لا يمكنك التمييز بين عملائها وأهدافهم، وعندما تستخدم هذا، تفقد قدرتك على التحكم في الإجراءات التي ترتبط بها، لقد اخترنا عدم شراء أي شيء منNSO ، لأننا أدركنا أننا نريد أن نتحكم بشكل كامل في توزيع التكنولوجيا وأهدافها."

ويؤكد: "أن هناك تقنيات قوية للغاية قررنا عدم استخدام بعضها خارج نطاق الاختيار، لأننا أولاً وقبل كل شيء، نحافظ على التناسب والسيطرة الكاملة على التكنولوجيا، لقد قطع المجتمع [الاستخبارات] الإسرائيلي – ووزارة الدفاع، ونحن، والشركات المدنية – شوطا طويلا في السنوات الأخيرة، فنحن نفهم كيف يجب أن يتصرف السوق بنفسه، وأعتقد أن الشركات الخارجية ستتبنى هذه المعايير."

بالنسبة للتغيير الذي طرأ على الوحدة يقول ستاف: "لقد أصبحنا أكثر نشاطاً في الحصول على المعلومات، لقد غيرنا هذا كثيراً، وإنه مرتبط بوفرة البيانات الموجودة اليوم من عدد كبير من أجهزة الاستشعار، والقدرة على الوصول إليها عن طريق رؤى أكثر شمولاً، فلقد جربت هذا بنفسي في العشرين عاماً التي أمضيتها هنا، الفرص التي يتم إنشاؤها من خلال الاتصال بالإنترنت وعدد أكبر من أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة، هذا يخلق العديد من التقنيات الجديدة التي يجب فهمها وتعلمها.

في غضون 8200 تم تكريس قدر كبير من جهود القادة لجودة القوة العاملة للوحدة بمرور الوقت، هذا يولي القادة أهمية كبيرة للاحتفاظ بمشروع القانون الإلزامي في "إسرائيل"، والذي بدونه كما يخشون لن يرغب الشباب الموهوب بشكل استثنائي في الانضمام إلى الوحدة، ويقول ستاف: "إنه إذا تم إلغاء القانون، في غضون بضع سنوات، لن نتمكن من إكمال مهماتنا، وسيذهب الناس مباشرة إلى التكنولوجيا الفائقة، وستتأثر جودتنا بشكل خطير، حيث تعتمد قدرتنا على أن نكون أقوياء مع مجموعة صغيرة من الناس على التجنيد الإجباري، نحن نعتمد على فكرة أن خريجي أولمبياد الكمبيوتر والرياضيات والروبوتات يأتون إلى هذه الوحدة أو وحدات مماثلة في المخابرات العسكرية كل عام."

تبذل الوحدة دفعة متزامنة لزيادة إمكاناتها :برامج تعليمية في المدارس الإعدادية والثانوية في محيط البلاد، وبرنامج تدريب إلكتروني للجنود المقاتلين في نهاية خدمتهم الإلزامية، وتشجيع الفتيات على اختيار البرامج العلمية والتكنولوجية في المدارس، وتحدث ستاف عن "زيادة كبيرة في عدد الضابطات في رتب نقيب إلى رتبة عقيد، في المناصب الأساسية، لقد زادت من 5 في المائة إلى 25 في المائة، لكن هذا لا يزال بعيداً عن تحقيق إمكانات النساء، هذه مشكلة على مستوى الدولة ونظام التعليم، وعلى الرغم من محاولات التغيير العديدة، إلا أنها لم تنطلق."

أقل من حد التصعيد

الكولونيل "عمر غروسمان" هو بنفسه عمر ستاف، وقد أدى خدمته في نفس الوقت على الجانب الآخر من الفضاء التكنولوجي "للجيش الإسرائيلي": في فيلق الاتصالات، ومركز الحوسبة ونظم المعلومات، وفيلق المعالجة عن بعد، أثناء وجوده في نفس الوقت على سبيل الإعارة لمنظمات أمنية أخرى، عُهد إلى غروسمان بمهمة الدفاع الإلكتروني، منذ الأيام الأولى لإدارة الدفاع الإلكتروني المشتركة، قائلاً" :عندما كنا مجرد رئيس قسم أو سائق أو كاتب، لقد أسست فرعاً دفاعياً لمكافحة الإرهاب، مثل فريق تدخل سايريت ماتكال"، في إشارة إلى وحدة النخبة القتالية، التي تم استدعاؤها للتعامل مع حالات الطوارئ.

يبدو أن وصفه لتحديات الدفاع الإلكتروني هو صورة طبق الأصل لما يوضحه ستاف من الجانب المهاجم، "وإن تفرد الفضاء الإلكتروني هو قدرة المهاجم على إنكاره، يمكنك العمل دون عتبة التصعيد، واللعب بقوة النيران، وبالنسبة لك، بصفتك مدافعاً، من الصعب جداً تحديد الإسناد، لتقول على وجه اليقين من هاجمك."

يكمن جزء من الصعوبة من عدم وجود قانون دولي للحرب الإلكترونية" :لا توجد في الواقع قواعد متفق عليها، باستثناء اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية، وقد تواجه فجأة فيروسات الفدية" – وهي هجوم إلكتروني يستخدم للابتزاز – ويمكن أن يكون لها تأثير على المرونة الوطنية، في الأشهر الأخيرة، ساعد موظفو غروسمان في التعامل مع الهجوم الإلكتروني الكبير على مركز هيلل يافه الطبي في الخضيرة، حيث يقول: "في الولايات المتحدة، تم تكليف القيادة الإلكترونية بمسؤولية التعامل مع الجرائم الإلكترونية، لقد وضعوها على رأس قائمة التهديدات الوطنية."

عندما اندلعت الحرب في أوكرانيا قدر معظم الخبراء أن كييف كان من المتوقع أن تواجه هجمات إلكترونية خطيرة من قبل موسكو، كما حدث في الماضي في العديد من الحروب التي قادها نظام بوتين، هذه التنبؤات، مثل العديد من التوقعات الأخرى في بداية الحرب لم تتحقق.

ويعتقد غروسمان أنه لا يزال هناك تهديد لحوث ذلك، "عندما تدق المدافع يكون تأثير الإنترنت أقل، لا فائدة من خفض البنية التحتية للكهرباء في مدينة دمرها القصف بالفعل، ويعتقد مسؤولون كبار آخرون في الجيش الإسرائيلي أن المساعدة المبكرة التي تلقاها الأوكرانيون من القوى السيبرانية الغربية ربما ساعدت في احتواء الهجوم الروسي"، ويذكر غروسمان الموقف الذي اتخذته الشركات والأفراد في الغرب لصالح أوكرانيا، عندما قام إيلون موسك بتشغيل بنية تحتية للأقمار الصناعية لمساعدتهم. ويقول: "إن إسرائيل عرضة للهجمات السيبرانية على وجه التحديد، إنها دولة ديمقراطية ورقمية، وبالتالي فإن الهجوم ضدنا كبير، والثروة الرقمية تخلق ضعفاً، حيث يحبط القسم السيبراني عشرات المحاولات الهجومية سنوياً، بعضها موجه ضد الأنظمة المحوسبة للجيش الإسرائيلي، هذه نتيجة لمصلحتنا الصغيرة، فضلاً عن الشعور بالإلحاح والخلفية العسكرية والأمنية المشتركة لمعظم المشاركين."

تم إحباط الغالبية العظمى من الهجمات كما يقول غروسمان، "لكن الافتراض العملي هو أنه لا يوجد شيء مثل النجاح بنسبة 100 %، عندما يكون خط الدفاع قد تم اختراقه بالفعل، فإن الحيلة هي تحديد واستخلاص النتائج بسرعة، جزء من هذا مرتبط بالمسؤولية المدنية، مثل ارتداء حزام الأمان في السيارة أو ارتداء قناع أثناء جائحة كوفيد-19، خطوات بسيطة مثل تنزيل التحديثات على الهواتف المحمولة ووجود أمان أساسي للكمبيوتر تقلل 99 % من المخاطر، ويجب على المواطن فهم أنه في عام 2022، وأن معلوماته على الإنترنت في خطر.

الجرائم الإلكترونية موجودة، وصناعة الفدية هي عمل اقتصادي مربح يدر الكثير من المال، ويقدر المجرمون أنه من أجل إنقاذ الأرواح، ستدفع الدول، ويمكن أن تصل إلى مئات الآلاف من الدولارات في هجوم واحد، حيث تشارك المنظمات الإجرامية الدولية المنظمة من جميع الأنواع، وهي لا تهدد بشكل مباشر الجيش الإسرائيلي، لأن قدرتنا النظامية في معظم الأوقات تكون ضمن شبكة مُدارة وبالتالي فهي أقل عرضة للخطر."

في عام 2021 حصلت شعبة الدفاع السيبراني على "جائزة الأمن الإسرائيلي"

يقول غروسمان: "إن المعادلة الاستراتيجية في الإنترنت تتشكل الآن، على عكس النيران الحركية ضد حزب الله أو حماس، حيث تُعرف قواعد اللعبة، فالتهديد السيبراني الإيراني يشغله، لكنه لم يتأثر كثيراً بالقدرة التي أظهرتها طهران حتى الآن."

"يجب عدم الاستهانة بالعدو، كقاعدة عامة، لكن يمكنني القول بثقة تامة إن القدرات في جانبنا أعلى بلا حدود، وحتى الآن، لا يوجد ضرر وظيفي لأنظمتنا نتيجة لهجمات إيران، ويقدر أن التهديد سيزداد في السنوات القادمة، هذا جزء من نشأتنا جميعاً، هناك بُعد قتالي جديد هنا، سيشمل هذا البعد أحياناً أيضاً الردود

الإسرائيلية خارج التضاريس المألوفة للفضاء السيبراني، فأولئك الذين يتصرفون ضدنا من خلال لوحة المفاتيح يجب أن يفهموا أن هناك عواقب لأفعالهم، وليس فقط في عالم الإنترنت."

* * *

"هآرتس": الخط الواصل بين بن غوريون وبن غفير

بقلم رام فرومان

كثير من العلمانيين يسألون أنفسهم كيف وصلنا من بن غوريون إلى بن غفير؟ بمعنى آخر، أين انحرفت "إسرائيل" عن المسار الديمقراطي والعلماني والليبرالي الذي رسم لها لصالح المزيج القومي والديني والعرقي الذي يمثله بن غفير؟ أعتقد أن مجرد طرح السؤال بهذه الطريقة يمنعنا من فهم وضعنا بشكل صحيح وصياغة أساليب عمل لحل الموقف.

التناقض الداخلي

إن حجتي هي عكس ذلك" :إسرائيل" لم تنحرف، لكن المسار الذي حدده بن غوريون، وخاصة التناقض الداخلي الذي طورته الصهيونية العلمانية، هو ما أوصلنا إلى بن غفير. عند العودة الى كتاب "دولة اليهود" لهرتزل، وهو منبع للرؤية الصهيونية والليبرالية والعلمانية الخالصة تقريبًا. بالنسبة إلى هرتزل، الصهيونية هي حل عملي لمشكلة ملموسة لليهود في أوروبا في عصره، وليست حركة فداء مسيانية (خلاصية تعتمد على ظهور المخلص في آخر الزمان) لتحقيق خيال ديني عمره آلاف السنين.

"أرض إسرائيل" (بالنسبة له تسمى فلسطين) هي فقط أحد الخيارات لإقامة الاستيطان اليهودي، وليست الأرض المقدسة. والكتاب المقدس ليس كوشان (وثيقة) تاريخيًا ولا كائنًا وثنيًا فهو غير موجود على الإطلاق، اللغة المقترحة هي اللغات الأوروبية وليست اللغة المقدسة، والعَلَم به سبع نجوم ترمز إلى ساعات العمل السبع خلال اليوم، وليس رمزًا يهوديًا قديمًا. لكن هرتزل نفسه اضطر لتغيير الاتجاه قليلا خلال حياته القصيرة. وبشكل عام، يرى المؤرخون الصهاينة أنه سياسي براغماتي وليس عقائديًا عظيمًا من النوع الذي جلب لنا الدمار: مثل آحاد هعام (آحاد هعام هو اللقب الذي اشتهر به الكاتب اليهودي الروسي الأصل آشير تسفي هيرش گينتسبرگ، الذي يعد من أهم الكتّاب والمفكرين في الأدب العبري الحديث كما يعد فيلسوف "الصهيونية الروحية"، والذي خرج من تحت عباءته الكثير من المفكرين الصهيونيين خصوصًا العلمانيين)، وبيرل كتسنلسون (أحد قادة الحركة العمالية مفكر في الصهيونية الاشتراكية) وأصدقائهم. لقد تخلى الأخير والعديد من الآخرين عن فكرة إنشاء "دولة من جميع البلدان" كحل عملي لمشكلة ملموسة، وبدلاً من ذلك وضعونا في دولة مسيانية (خلاصية) تدور حول الدين اليهودي.

العنصرية من اليهودية

كانت هناك أسباب ممتازة دفعت الحركة الصهيونية إلى التخلي عن اليهودية وتطوير اللغة العبرية أو "الإسرائيلية" هنا. اليهودية كدين تعاني من عدة أمراض معروفة. أولاً: إنه دين تم تطويره كأسلوب في المنفى لإبقاء اليهود معزولين عن بيئتهم، ربما يكون الانفصال وعدم الرغبة في التدخل فيمن حولهم من سماتها الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، من أجل تبرير الفجوة بين "الشعب المختار" والوجود البائس في الشتات، كان الدين اليهودي هو أصل مفهوم العنصرية اليهودية.

إن حقيقة أننا أكبر ضحايا العنصرية لا يجب أن تحجب حقيقة أننا اخترعنا أفكارًا مثل تلك التي تقول إن الفجوة بين روح اليهودي وروح الأغيار (غير اليهود) أكبر من الفجوة بين روح الأغيار وروح حيوان. ما كان يمكن أن يغفر في حالة الوجود في المنفى أصبح غير محتمل، عندما أصبح الدين اليهودي المتميز والعنصري هو "دين الدولة."

في الأمر نفسه، إذا كان هناك أي أثر للحقيقة التاريخية في أسطورة احتلال "يوشع بن نون" لأرض كنعان، فسنضعها على

قدم المساواة مع غزو كورتيس لأمريكا اللاتينية، كرمز للقسوة البشرية، للأسف، هذه هي أسطورة تأسيسنا. وعلى مستوى آخر، لم يكن الدين اليهودي قادرًا على الجمع بنجاح بين الدين و"قيادة الدولة."

في المسيحية، كان هناك فصل منذ البداية بين الإمبراطور والإله، بين البعد العلماني والبعد الديني، وهو الفصل الذي يتناسب تمامًا مع المفهوم الحديث للأمة.

في اليهودية من ناحية أخرى، كان هناك دائمًا قانون إلهي يسبق القانون السياسي وهو حكم رئيس الكهنة، سواء كان بولنديًا أو مغربيًا أو "إسرائيليًا."

الهجوم على النظام القضائي، وهو أمر محبب من قبل الحريديم المتطرفين والمتدينين، على الرغم من أن ذلك يرجع أساسًا إلى حقيقة أن المحكمة العليا هي الحامي المركزي لقيم الليبرالية في البلاد، لكن من المستحيل عدم رؤية ذلك العداء كخط تماس للمفهوم اليهودي الكلاسيكي، والذي بموجبه يكون للهالاخا (الشريعة اليهودية) الأسبقية على قانون الدولة.

ومرة أخرى، على مستوى آخر، فإن الدين اليهودي هو دين جماعي لا يسمح بدين فردي، وهذا يجعل كل يهودي متدين يشعر بأنه مسؤول أيضًا عن خطايا اليهود العلمانيين. من هنا، فإن الطريق قصير جدًا بين العمل التبشيري بين اليهود، وصولًا إلى الإكراه الديني والتبشير، الذي نعاني منه اليوم.

الانسلاخ من اليهودية الدينية

بعبارة أخرى، كانت هناك أسباب وجيهة جدًا للصهاينة الأوائل، الذين كان الغالبية العظمى منهم علمانيون وحتى علمانيون أيديولوجيًا، لترك اليهودية جانبًا وتطوير العبرية هنا.

كانت هناك أيضًا أصوات دعت إلى ذلك – من بيرديتشوسكي Berdichevsky (ميخا جوزيف بيرديتشوسكي، أو ميخا يوسف بن غوريون، كان كاتبًا بالعبرية المولود في أوكرانيا وصحفيًا وباحثًا، ناشد اليهود تغيير طريقة تفكيرهم، وتحرير أنفسهم من العقائد التي تحكم الدين والتقاليد والتاريخ اليهودي، لكنه معروف أيضًا بعمله مع الأساطير والأساطير اليهودية قبل الحداثة) وبرنير (يوسف حاييم برينر هو أديب يهودي يكتب بالعبرية مولود في روسيا، ويعتبر أحد رواد الأدب العبري الحديث) إلى روتش (يوناتان راتوش هو الاسم الأدبي لأوريل شيلح شاعر ومترجم ومؤسس لحركة الشباب العبرانيين)، على الرغم من أنهم لم يطلبوا ذلك دائمًا بسبب اعتبارات مختلفة.

وفوقهم جميعًا يقف جريشام شالوم، الذي حذر في عام 1926م في رسالة معروفة إلى فرانز روزنزويغ من العبث الذي تنتهجه الحركة الصهيونية للدين اليهودي، وتحديداً اللغة العبرية المقدسة، دون أن يدرك الآثار المترتبة على هذا التبني للدين اليهود، الدين الخطير والمسياني، وزعم أن أولئك الذين سيدفعون الثمن سيكونون أجيال المستقبل. لا داعي للقول إنه حتى شالوم نفسه لم يواجه دائمًا نبوءته المرعبة التي تحققت بالكامل.

خلاصة بن غوريون

ماذا فعلت صهيونية بن غوريون بدلًا من الانصياع للتحذيرات والنظر في هذه الأخطار؟ أشعلت النار قدر استطاعتها.

أولاً :تبنت الأسطورة اليهودية، وأثناء ذلك قامت بتأميمها. كان القصد هو تشويه سمعة الأسطورة الدينية من خلال تحويلها إلى أسطورة وطنية، لكن هذا فتح الباب أمام الارتباط، الذي يبدو اليوم لا ينفصل، بين الدين والأمة.

ثانيًا :لم تكن هناك محاولة لتأميم الأسطورة فحسب، بل تم ذلك بطريقة أطلقت العنان للجانب المسياني والخلاصي الموجود في عمق الدين. اعتبر بن غوريون وأصدقاؤه أنفسهم مسيانين (مخلصين) خلصوا "شعب إسرائيل" من معاناتهم، كجزء من الخلاصية التي ميزتهم، جعلوا الكتاب المقدس الوثن الصهيوني المركزي، وكانوا مهووسين بعبادة "أرض إسرائيل."

في الوقت نفسه مع هذه النظرة الخطيرة للعالم، أخطأ بن غوريون أيضًا في العديد من القرارات قصيرة النظر، والتي نشأت من اعتبارات سياسية، وعلى رأسها اتفاقية السماح بتعليم ديني منفصل. يمكن أن تشمل هذه القائمة أيضًا الأقسام الأخرى من خطاب الوضع الراهن فيما يتعلق بقوانين السبت، الكشروت (الحلال) والزواج، وقرار إعفاء طلاب المدرسة الدينية من الخدمة العسكرية. ولزيادة الطين بلة، بينما سمح بن غوريون بتعليم ديني منفصل، لم يفكر في سن قوانين من شأنها حماية العلمانيين في البلاد من العمل التبشيري الديني الذي يميز الديانة اليهودية.

استغلال الصهيونية

يعتبر الحاخام تسفي يهودا كوك والد القومية الدينية اليهودية المعاصرة، لكنه الوحيد الذي فهم في الوقت المناسب الفوائد التي يمكن أن يجنيها الدين من الحركة الصهيونية، وأعطى الحركة زيًا دينيًا مسيانيًا. باقي العمل أنجزه الصهاينة العلمانيون بقيادة بن غوريون، كان منتجهم هشًا لدرجة أنه لم يكن لديه فرصة للبقاء لفترة طويلة.

إن الحركة الليبرالية العلمانية، التي تقوم على مثل هذا الأساس الديني الإشكالي، تزرع نزعتها المسيانية وتعمقها في مفهومها القومي، كان من الواضح أن مثل هذا التناقض الداخلي القوي سينهار في مرحلة ما.

كيف يمكن أن توجد، وشعارك كما قال أمنون راز- كوريتسكين ببراعة: "لا إله، لكنه وعدنا بهذه الأرض."

هذا الاختيار الغبي خلق تنافرًا معرفيًا لا يمكن علاجه. اليهودية العلمانية هي تناقض لفظي، وكذلك الطريقة التي تطورت بها الصهيونية العلمانية. وإلى أين قادنا كل هذا؟ ومن ناحية أخرى، ظهور القومية الدينية، والذي يقدم مخططًا فائزًا: دعونا نزيل العلمانية من الصهيونية، وبالتالي نحل التناقض الداخلي ونبقى فقط مع الأسطورة الدينية كأساس للقومية.

بن غفير هو التطور المعاصر لهذا النهج، لم يكن تقويته من قبيل الصدفة، لأنه يحل بعض المشاكل التي حالت دون نمو الصهيونية الدينية: فهو شرقي ومتشدد في الوقت نفسه، ودينه ينطوي دائمًا على القومية.

من ناحية أخرى، يمكنه مناشدة القوميين التقليديين، الذين يبدو أن حزب "نعوم" وحتى بتسلئيل سموتريتش متطرفون للغاية في وجهة نظرهم، يمكن أن يتعايش هؤلاء مع دين بن غفير لأنهم يعتنقون أيضًا الدين اليهودي كجزء من قوميتهم.

من ناحية أخرى، يناشد بن غفير أيضًا الحريديم المتطرفين الذين يرغبون في ترك الغيتو (الأماكن التي يعتزلون فيها)، والاندماج في "إسرائيل"، بالنسبة لهم، ينبع هذا الخروج من الرغبة في المشاركة في القومية، وليس من الرغبة في أن يكونوا ليبراليين (كما يتخيل العلمانيون). ويحقق بن غفير رغبتهم في الاندماج الوطني

– أي القومية والعنصرية وكره النساء بروح "إسرائيل سابا" – وهو متدين بما يكفي للسماح لهم بالتواصل معه بسهولة.

وماذا يقف ضد كل هذا؟ العلمانيون الخائفون، الذين بدلاً من الانتباه من الفخ الذي وضعنا فيه أسلافنا، يفضلون الانغماس فيه بشكل أعمق وأعمق. وبدلاً من فهم أن الهوية اليهودية هي مشكلة العلمانيين، فإنهم يتعمقون فيها ويحاولون إيجاد أعذار للصراع الذي تخلقه. يُحسب لهم أن نظام التعليم الذي يتعلمون فيه يتعرض للهجوم من جحافل المؤيدين للهوية اليهودية، من الجمعيات الدينية والمدارس التوراتية إلى العلمانيين واليهود المطالبين بالتجديد اليهودي.

كل هذا يضمن أن أطفالنا وأحفادنا سوف يدخلون في تنافر أعمق، وبالتالي ستضعف قدرتهم على التعامل مع ظاهرة بن غفير المتزايدة.

يحاول المتحمسون لليهودية أن يلوحوا بنموذج اليهودية الأمريكية الليبرالية لإثبات أن مثل هذه اليهودية ممكنة.

المقارنة سخيفة :كان من الممكن أن تتطور اليهودية الليبرالية في الولايات المتحدة جزئيًا لأنها ليست دين الدولة هناك، وأيضًا لأن اليهود الأمريكيين يمكنهم بيع اليهودية الاصطناعية لأفراد مجتمعهم وبقية الأمريكيين. رقابة ومخترعة اختفت منها كل العناصر الإشكالية، حاول بيع هذا النوع من اليهودية للحريديم والمتدينين في "إسرائيل"، سوف يضحكون عليك، وهم محقون في ذلك.

بن غوريون وبن غفير

أقترح بدلاً من ذلك إجراء تغيير مفاهيمي دراماتيكي، عليك أولاً أن تفهم أن BG الأول هو والد BG الثاني ومنشئ BG الثاني. ينتقل سطر واحد من بن غوريون إلى بن غفير – وهما BJs لدينا. ثانيًا، من المهم معرفة أن فصل "إسرائيل" عن القاعدة الدينية اليهودية المسيانية هو وحده الذي سيسمح بوجود علماني وليبرالي هنا.

ثالثًا :علينا أن نفهم، للأسف، أنه ليس لدينا اليوم شركاء في "المجتمع الإسرائيلي" لهذه الخطوة، ربما كانت لديها فرصة منذ مائة عام، ولكن ليس اليوم، لذلك فإن مستقبل العلمانية الليبرالية في "إسرائيل" يقوم على الإنقاذ الذاتي.

على أي حال، فإن حياتنا هنا قائمة لأننا كنا قادرين على خلق استقلالية العقل، بشكل رئيسي في "تل أبيب" ومحيطها، ولكن ليس هناك فقط. نحن نسخر من الحريديم المتطرفين بسبب غيتوهاتهم (جمع غيتو الأماكن التي يعتزلون فيها)، لكن في كثير من النواحي يتصرف العلمانيون هنا بالطريقة نفسها. يكفي الابتعاد عن الأخبار السياسية وتجاهل كل أنواع "التوافه" (زفاف، دفن، يوم السبت، كوشير، إلخ)، ويمكن للمرء أن

يتخيل أن هذا بلد مُصلح وليبرالي وعلماني. ومع ذلك، فإن حدود هذه الاستقلالية التي أنشأناها لأنفسنا محفوفة بالمخاطر، ومع ازدياد قوة جيراننا – سياسيًا وديموغرافيًا – تزداد شهيتهم للتدخل في حياتنا.

نحتاج أولاً إلى تعزيز استقلاليتنا، وبعد ذلك – وربما يكون هذا هو الأهم – إنشاء "دولة هرتزلية" (نسبة الى هرتزل) أصلية فيها: "دولة إسرائيلية" علمانية ليبرالية، خالية من المتفجرات اليهودية التي فشل أسلافنا في تحييدها. إن الحديث عن "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني" في هذا المقال قصير للغاية – لكن التلميحات والرموز، من وجهة نظري، قد تؤدي مثل هذه الخطوة إلى تعزيز حلها.

* * *

وثيقة إسرائيلية تدعو لحظر لجنة المتابعة العليا لفلسطينيي 48

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

مع زيادة تحريض الاحتلال المتواصل ضد فلسطينيي48، نشرت وثيقة إسرائيلية جديدة تتهم الجهات الرسمية الفلسطينية في الداخل المحتل بالتخطيط لأحداث هبّة أيار/ مايو 2021، بزعم أنها لم تكن أحداثًا محلية عفوية، بل إن لجنة المتابعة لفلسطينيي48 هي التي عملت من خلال الأحزاب العربية والسلطات المحلية على تشجيع العمليات الميدانية، وتحريض المتظاهرين، ووعدتهم بالمساعدة القانونية أمام محاكم الاحتلال. أكثر من ذلك، فإن مستوى التحريض الإسرائيلي بلغ حدّ اتهام قادة فلسطينيي48 بدعم قتل اليهود، وعدم إدانة من يقوم بأعمال مسلحة ضد جنود الجيش، بل توجيه كلمات المديح لكل من شارك في هبة أيار/ مايو 2021، لاسيما في مدن القدس، واللدّ، وعكا، والرملة، والجليل، والنقب.

كالمان ليبسكيند، الكاتب في موقع" ويللا "الإخباري، زعم أن "الوثيقة الإسرائيلية الداخلية، التي لم يكشف من أعدّها، تؤكد أن أحداث هبة أيار/ مايو لم تكن عفوية، بل مخططة، وجاءت نتيجة توجيه وتحريض ودعم الهيئات المنظمة وممثلي الأحزاب العربية ولجنة المراقبة العليا لفلسطينيي48، التي وجهت دعوات لهم للنزول إلى الشوارع في مختلف التجمعات المحلية، حتى شكلت هذه المظاهرات الشرارة التي أشعلت النار، وألحقت خسائر فادحة بالإسرائيليين."

وأضاف في مقاله" أن "القيادات الفلسطينية داخل المدن المحتلة بثّت الروح المعنوية في نفوس أتباعها، وسعت لإخراج الجمهور للشوارع، ما أوصل الأمور إلى تسخين للمنطقة بشكل عام، على اعتبار أن ما يشهده المسجد الأقصى لا يخص المقدسيين فقط، بل يخص الفلسطينيين في مدن يافا والجليل والمثلث والنقب، ولذلك توافد أعضاء الكنيست العرب للتضامن مع سكان حي الشيخ جراح، ووجهوا دعوات إلى فلسطينيي48 للقدوم إلى المسجد الأقصى لمنع الاقتحامات اليهودية."

وزعم أنه "بعد أيام من اندلاع أحداث القدس وحرب غزة، خرج المئات من فلسطينيي48 يتحصنون في أماكنهم

استعدادًا للمواجهة مع الشرطة، وسعت القيادات الفلسطينية إلى حشدهم، ودفعهم للمشاركة على نطاق واسع في النضال الشعبي، بوصفه أهم وسيلة النضال في محاربة التمييز والقمع الإسرائيلي، وبدأت عشرات الحافلات تقلّ المسلمين منهم إلى المسجد الأقصى، استعدادًا لصلاة ليلة القدر، كما شهدت "المدن المختلطة" تنظيم سلسلة طويلة من الاحتجاجات المحلية."

تتحدث الوثيقة الإسرائيلية عما شهدته مدن الشمال والنقب والمثلث ويافا من احتجاجات، وقطع الطرق في الجليل، ومحاصرة التجمعات اليهودية نفسها، ما يؤكد أن كل تلك الأحداث لم تقع صدفة أو عفويًا، بما في ذلك وصول المئات منهم إلى الحرم القدسي، ورشق الشرطة بالحجارة، وإطلاق الألعاب النارية، في ظل تواجد قادة الأحزاب العربية لتحريض باقي المتظاهرين على البقاء والمكوث في أماكنهم، ممن نجحوا في إعاقة اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى.

خلاصة التقرير الإسرائيلي أن هذا التحريض المتواصل ضد فلسطينيي48 يحمل مقترحا بحظر لجنة المتابعة العليا لفلسطينيي48، وإعلانها منظمة غير قانونية، بزعم أنها تشكل تهديدًا حقيقيًا لوجود دولة الاحتلال، يهودية وصهيونية، وادعاء ارتباطه التلقائي مع حركة حماس، وسواء نجحت هذه الخطوة في يوم من الأيام أم لا، فإنه سيزيد من الانخراط العميق لفلسطينيي48 في الفعاليات الوطنية.

* * *

دراسة

القناة الـ 12: مأزق إسرائيل العملياتي - التكتيكي والاستراتيجي في الساحة الفلسطينية

بقلم عاموس يادلين (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق)، وأودي افينتال (المحاضر في معهد السياسات والاستراتيجيا في هرتسيليا)

ترجمة: معاوية موسى. أطلس للدراسات

وجع الرأس لرأس السنة العبرية والأعياد القريبة: كيف نجتاز فترة التوتر بأفضل الوسائل أمامنا؟ أمام المساحة المحدودة للمناورة في يهودا والسامرة، تصبح المعضلة السياسية - الأمنية أكثر تعقيدًا. عندما تكون هناك تهديدات وتحديات ماثلة أمامك في عدة قطاعات، فإن إسرائيل أمام سلسلة معقدة من المشاكل ويتعين عليها أن تدرك كيف توقف هذه العاصفة. هل سنرى تأثيرًا لخطابات أبو مازن ولبيد أمام الأمم المتحدة؟

عقب سلسلة من الهجمات الفلسطينية في مدن إسرائيلية في آذار/ مارس من هذا العام، أعلن الجيش الإسرائيلي عن البدء بحملة "كاسر الامواج الأمواج" التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. والتي تهدف الى القيام بعمليات احباط استباقية للهجمات ضد مواطني إسرائيل، من جانب المنظمات او بشكل فردي. تعتمد هذه الحملة على مجهودين اثنين: الاعتقالات الليلية في عمق منطقة التنظيم لشن الهجمات، خاصة في شمال السامرة - وتكثيف الاجراءات الأمنية على طول خط التماس، بما في ذلك إغلاق الثغرات في الجدار.

أدى ارتفاع مستوى نشاط الجيش الإسرائيلي في الميدان إلى وقف موجة الهجمات في العمق الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه اشتد الاحتكاك في المدن الفلسطينية وأدى إلى ارتفاع كبير في حجم استخدام الأسلحة النارية ضد قواتنا - من المزيد والمزيد من الشبان - مما ادى الى ارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين في إطار المواجهات. وفي نفس الوقت سُجلت زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة في عمليات إطلاق النار على محاور الطرق وضد المستوطنات في يهودا والسامرة - كما تتواصل محاولات شن الهجمات الفردية، مثل مقتل المرأة المسنة في حولون والمهاجم الذي خطط لعمل هجومي واعتقل في يافا هذا الشهر.

الانتشار واسع للأسلحة في يهودا والسامرة، والجماعات المسلحة (خاصة في جنين ونابلس) التي تفعل ما يحلو لها، بالاضافة زيادة استعداد الفلسطينيين للصدام مع قوات الأمن - كل هذه الأسباب تؤدي " دائرة الإحباط "، التي لا نهاية لها عندما يقوم بعض الاشخاص بإطلاق النار على قواتنا بالأمس فيصبحون هدفا للاعتقال في الليل وهكذا دواليك.

أفضل السبل لتهدئة الاوضاع على الارض

في خطابه الذي ألقاه مؤخرا في جامعة رايخمن، وصف رئيس الشاباك، رونان بار، الوضع بأنه "دائرة مغلقة بسبب تكاثر محاور الارهاب، وغياب المعالجة الملائمة من قبل الاجهزة الأمنية الفلسطينية بسبب الضعف في السيطرة والحكم، الامر الذي اضطر إسرائيل للقيام بأعمال اعتراضية في كل ليلة، مما ادى إلى وقوع ضحايا في صفوف الفلسطينيين وإلى مزيد من التدهور في مكانة الاجهزة." ويجمع المسؤولون الأمنيون في إسرائيل على أن أفضل طريقة لتهدئة المنطقة هي من خلال عودة الاجهزة الأمنية الفلسطينية إلى أنشطة أمنية فاعلة في المدن. هذه ليست مصلحة أمنية إسرائيلية فحسب، بل هي أيضًا مصلحة للسلطة الفلسطينية نفسها. كما اتضح جيدًا في نابلس هذا الأسبوع، فإن ظاهرة الفوضى في المدن الفلسطينية تشكل تحديًا حقيقيًا لوجود السلطة الفلسطينية وحكمها.

على الرغم من أن اننا نتحدث هنا عن مصلحة إسرائيلية فلسطينية مشتركة، إلا أنها لا تزال مهمة معقدة للغاية، خاصة في الوقت الحالي. عشية أعياد الخريف والانتخابات، تجد الحكومة الإسرائيلية نفسها امام

مجموعة معقدة من المعضلات في مواجهة التطورات في يهودا والسامرة والقدس، على المستوى التكتيكي - العملي والاستراتيجي.

على المستوى العملياتي، عندما يملأ الجيش الإسرائيلي والشاباك الفراغ ويعملان بشكل مستمر على الارض، وخاصة عندما ينتهي النشاط بقتلى في الجانب الفلسطيني، فإن الاجهزة الفلسطينية تواجه صعوبة في العمل ضد البنى التحتية للإرهاب - خوفًا من وصفهم بأنهم "متعاونون" مع إسرائيل، وهذه الصورة عالقة بالأجهزة منذ عدة سنوات بالاضافة الى انهم يواجهون مشكلة شرعية خطيرة ومتفاقمة في أوساط الجمهور الفلسطيني.

الخطر على مصير السلطة الفلسطينية - والتداعيات

على المستوى الاستراتيجي، فإن المعضلة في يهودا والسامرة أكثر اتساعا. ضعف الاجهزة ومشكلة شرعيتها هما نتيجة لحالة التفكك السلطة الفلسطينية كنظام حكم. يرتبط تراجع السلطة بثلاث عمليات:

1. زعزعة الأساس الفكري: إن الفكرة التي تأسست عليها السلطة الفلسطينية والتي بدونها لا حق لها في الوجود هي تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية من خلال المفاوضات والتسوية السياسية مع إسرائيل، وهذه الفكرة تضعف شيئا فشيئا في ضوء الطريق المسدود سياسيا من جهة. وأمام طريق المقاومة المسلحة الذي تقدمه حماس من جهة أخرى، فقد ثقة الجمهور الفلسطيني بالسلطة ومسارها السياسي وصل إلى مستوى متدنٍ غير مسبوق انعكس في استطلاعات الرأي، وأيضًا على خلفية الفساد المتجذر والمحسوبيات.

2. الأزمة الاقتصادية: تعمل السلطة في ظل ازمة كبيرة في الموازنة العامة، وتعاني من حالة عدم يقين اقتصادية مزمنة. في ظل عدم وجود أفق سياسي أو تصعيد خطير، تضاءل اهتمام النظام الدولي والإقليمي بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبالتالي تقلصت المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية.

3. نهايات عهد أبو مازن: بالإضافة لخيبة الامل من انجازات السلطة والنظر اليها من الجمهور على أنها فاسدة وغير مجدية، فإننا في الايام الاخيرة من حكم عباس، حيث بدأ صراع الخلافة يطل برأسه. هذه الحرب ستكون مدمرة على السلطة وستسرع من عمليات التطرف في صفوف القيادة الفلسطينية في علاقتها بإسرائيل والعملية السياسية من أجل كسب التعاطف والتنافس مع حماس.

تشكل هذه العمليات خطراً حقيقياً على وجود السلطة ذاتها كنظام حكومي فاعل بمرور الوقت. يخلق تفكك السلطة الفلسطينية تهديدًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد لإسرائيل. من المتوقع أن تتسع الظواهر الحالية لغياب السلطة على الأرض ومعها الاحتكاك بين الجيش الإسرائيلي والعناصر الإرهابية. وسيضطر الجيش الإسرائيلي إلى تفريغ قوات كبيرة في مهام شرطية وأمنية يومية على حساب الاهتمام والموارد اللازمة لمواجهة التحديات

الأمنية الهامة والملحة من جانب إيران وحزب الله. وسيلحق ضررا بموقف إسرائيل السياسي والدولي والاقليمي.

هل نوقف الإجراءات الاعتراضية؟

من أجل أن تكون الاجهزة قادرة على العمل في جنين ونابلس، يتعين على إسرائيل خلق مساحة لها من خلال تجنب مؤقت للنشاط في قطاع معين، وتفاهم صامت على الانشطة الفلسطينية كبديل للجيش الإسرائيلي في تنفيذ حملات الاعتقال. ربما كان اعتقال نشطاء حماس وفتح في نابلس الأسبوع الماضي أول نجاح في عملية دفع السلطة الفلسطينية للتحرك، لكنه جر أيضًا إلى خلفه اعمال عنف ضد الاجهزة من قبل الشبان والنشطاء المسلحين، والذين تم كبح جماحهم في هذه الاثناء من دون تدخل الجيش الإسرائيلي. ومع ذلك، فإن هذا البشائر الاولى لا تفيد بالضرورة بقدوم الربيع، ويجب فحص استمرار هذا التوجه.

بالتنسيق مع الاجهزة ولكن إذا اضطررنا من دونه، من الضروري دراسة امكانية الوقف العملياتي ل " دوامة التدابير الاعتراضية " وتركيز الاعتقالات على اولئك الذين يخططون لشن هجمات في إسرائيل ويهودا والسامرة. إذا لم تقم الاجهزة بالعمل ولم يتم تحقيق أي تحسن في هذه الطريقة، عندها من المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى عملية عسكرية واسعة في شمال السامرة لتطهير المنطقة من البنية التحتية للإرهاب. من جانب اخر، خلال الأعياد والانتخابات، فإن المستوى السياسي لديه مجال محدود للمناورة: فمن ناحية، لا يستطيع تحمل مسؤولية رفع رجله عن دواسة الاحباط، لأن أي هجوم قاتل "يفلت" من بين يدي قوات الأمن قد يكون له عواقب وخيمة على الساحة المحلية في إسرائيل. من ناحية أخرى، قد تؤدي عملية واسعة النطاق إلى سقوط عدد كبير من الضحايا من الجانبين وانضمام مناطق اخرى وتعقيد الموف عسكريا وسياسيا.

بؤرة اخرى متفجرة، خاصة في الأعياد، هي الحرم القدسي. لقد علمتنا تجربة السنوات القليلة الماضية أن ما يبدأ بالاشتباكات على الحرم قد ينتهي بتصعيد أوسع في يهودا والسامرة وغزة، والإدانات في العالم العربي. بؤرة التوتر اليوم هو توسع الزيارات اليهودية إلى الحرم، الأمر الذي يعتبره الفلسطينيون والأردنيون انتهاكًا للوضع الراهن. وتضع هذه القضية قادة إسرائيل في مأزق يتفاقم عشية الانتخابات - بين الحاجة إلى ضمان الاستقرار الأمني في الحرم والجوانب الرمزية المتعلقة بالسيطرة والسيادة في المنطقة وعواقبها السياسية.

في الوقت نفسه، على المستوى العملي، ستنتقل المسؤولية عن جميع جوانب الحياة اليومية لملايين الفلسطينيين تدريجياً إلى إسرائيل، بدون أن يكون لديها أجهزة وهياكل بيروقراطية مناسبة - أو مصادر للميزانيات الكبيرة التي ستكون مطلوبة لتعبئة الفراغ في السلطة في مجالات الصحة والتعليم والنظام العام وغيرها. كما من المتوقع أن تكون هناك تداعيات لا تقل خطورة أيضا من النواحي الفكرية والرؤيوية. من المتوقع أن يؤدي تفكك السلطة الفلسطينية واتساع السيطرة الإسرائيلية إلى الضم بحكم الأمر الواقع وإلى

اختفاء فكرة حل الدولتين وتعزيز فكرة الدولة الواحدة التي تكتسب بالفعل زخما متزايدا في الساحة الفلسطينية، وتؤثر على علاقات إسرائيل الخارجية، بما في ذلك علاقاتها مع أصدقائها المقربين.

في ظل هذه الخلفية، من الافضل اعتبار وجود واستقرار السلطة الفلسطينية مصلحة أمنية إسرائيلية. لكن هذه المصلحة تتعارض مع المصالح السياسية لقادة إسرائيل. الذين يرفضون حتى الآن استئناف المفاوضات مع السلطة أيا كان مضمون أو شكل هذه المفاوضات، واكثرهم يقاطعون أبو مازن وليسوا مستعدين للقائه. نتأمل أن تؤدي تصريحات رئيس الوزراء لبيد أمام الجمعية العامة حول دعم حل الدولتين إلى إدراك أن هناك حاجة إلى سياسات تساعد، بالإضافة إلى تعزيز وتقوية السلطة الفلسطينية، في شحن بطارية الشرعية عند إسرائيل - وإعادتها إلى كونها المبادر والباحث عن السلام وتقدم للعالم، في حال استمر الرفض الفلسطيني من هو المتهم حقًا بعدم دفع العملية السياسية. لكن حاشية لبيد ذكرت أنه لا توجد خطط عنده للقاء أبو مازن في هذه المرحلة.

يجب الحفاظ على الهدوء حتى موعد الانتخابات

إن رفض إسرائيل الاجتماع مع أبو مازن والإصرار على إغلاق أي أفق سياسي سلفا، يدفع قيادة السلطة الفلسطينية، التي تبحث عن أي أجندة ذات صبغة سياسية، إلى اتخاذ خطوات سياسية صدامية على الساحة الدولية، في مجلس الأمم المتحدة وفي لاهاي. تنعكس مثل هذه الأجندة سلبًا على حافزية الأجهزة التي تعمل عادة على احتواء المواجهات والحفاظ على تنسيق أمني مهم مع قواتنا. وفي ظل حالة التوتر بين المصالح الأمنية والسياسية والمعضلات التي تجد إسرائيل نفسها فيها، يتعين عليها القيام بخطوات على الأرض منذ الان للحفاظ على الاستقرار حتى الانتخابات، وستكون الحكومة المقبلة التي سيتم تشكيلها في إسرائيل بعد الانتخابات مطالبة باتخاذ قرارات استراتيجية بهذا الشأن.

خلال الأعياد وحتى الانتخابات - على الأجهزة الأمنية مواصلة مكافحة الإرهاب من أجل منع الهجمات. ومع ذلك، فمن الصحيح ترك مساحة أكبر لأجهزة السلطة الفلسطينية للعمل، والاستمرار في تفضيل عمليات الاحباط من خلالهم قدر الإمكان، وتركيز الجزء الرئيسي من العمليات الإحباطية التي يقوم به الجيش الإسرائيلي على "القنابل الموقوتة " بناءً على معلومات استخبارية دقيقة، وفي المقابل الاستمرار في عملية الإغلاق الفعال للجدار على طول خط التماس، وفرض الطوق الأمني في الأعياد.

في الحرم القدسي الشريف، من الضروري القيام بدراسة موزونة وبطريقة محسوبة ومنسقة قدر الإمكان مع الأردن بشأن موضوع زيارات اليهود، والحرص على عدم خروجهم عن الوضع الراهن في تصرفاتهم في الحرم.

منذ الان، ولكن خاصة بعد الانتخابات وعلى المدى الطويل، سيُطلب من الحكومة الإسرائيلية القيام بسلسلة من التحركات لتقوية السلطة الفلسطينية واجهزتها وجعلها أكثر استقرارا، ضمن رؤية "اليوم التالي"

لأبو مازن وتغيير الأجيال في قيادتها. وكجزء من هذا، سيتعين على إسرائيل اتخاذ قرار بشأن مسألة استئناف العملية السياسية مع السلطة الفلسطينية، والتي تعد عنصرا أساسيًا لضمان استمرار وجود السلطة الفلسطينية. حتى لو كان واضحًا أن فرص نجاح أي عملية سياسية في الوقت الحاضر صفرية، الا أنها تُبقي فكرة حل الدولتين على الطاولة، وتؤخر خيار الدولة الواحدة، وهي مهمة لتعزيز الشرعية الإسرائيلية.
بالإضافة إلى ذلك، يجب على حكومات إسرائيل إعادة بناء قنوات اتصال فعالة مع قيادة السلطة، بالتوازي مع المطالب المشروعة منها، لوقف دفع المخصصات للإرهابيين والنشاط ضد إسرائيل في محكمة الجنايات في لاهاي.

من الخطأ أن تركز اي عملية سياسية فورا على قضايا التسوية الدائمة. أولاً، مطلوب منه أن تتصدى للتحديات القصيرة والمتوسطة المدى المتعلقة بالأمن، وعمل السلطة وحوكمتها، وفي غضون ذلك خلق الأمل في أفق سياسي. سيتعين على إسرائيل والسلطة الفلسطينية إيجاد حل خلاق لمشكلة المخصصات للإرهابيين - والذي سيجعل من الممكن العمل على تشجيع دول الخليج والجهات الدولية الفاعلة على تقديم المساعدات السلطة الفلسطينية - ومناقشة سلسلة من القضايا مثل البناء الفلسطيني القانوني في مناطق (ج)، والمستوطنات وأمور أخرى.

نجاحات الماضي التي ستجد إسرائيل صعوبة في تكرارها

على الصعيد الأمني ، على الأطراف التركيز على تعزيز قوة أجهزة السلطة الفلسطينية وسيطرتها على الأرض. في هذا السياق، يمكن محاولة إعادة إنتاج النجاحات السابقة مثل "اتفاق المطلوبين" و "نموذج جنين" من عام 2008. حينها، وكجزء من "عملية أنابوليس"، نقلت إسرائيل السيطرة على منطقة جنين بأكملها في شمال السامرة إلى أجهزة السلطة الفلسطينية مقابل تعهدها بإعادة القانون والنظام وإحباط الإرهاب في المنطقة. وكجزء من المشروع، قاد مبعوث الرئيس بوش، الجنرال جونز، جهدًا أمنيا - مدنيًا - اقتصاديًا مشتركًا لتقوية حوكمة السلطة الفلسطينية واجهزتها. كانت النتائج رائعة. تحت قيادة رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، الذي بدأ مشاريع مدنية واضحة وذات تأثير سريع على الأرض (شق طرق، خدمات مجتمعية، إلخ.) عاد القانون والنظام إلى جنين بما في ذلك مخيم اللاجئين، اختفت الفوضى وتم كبح الإرهاب.

شروط تكرار النجاح اليوم أكثر صعوبة: نظام سياسي إسرائيلي منقسم وغير مستقر ومليء بالتوتر، ورفض إسرائيلي لاي عملية سياسية، وحكومة فلسطينية ضعيفة، وعدم استقرار وتحدي من حماس والجهاد الإسلامي في نهايات عهد أبو مازن، وامور أخرى. لكن ليس أمام إسرائيل خيارات سوى المبادرة بخطوات تخدم الأمن وتمنع الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة. الأحداث الأخيرة في شمال السامرة وامتدادها إلى مناطق "الخط الأخضر" تثبت أن الحفاظ على الاستقرار لمدة زمنية طويلة في هذه الساحة غير مضمون. على المدى القصير،

يبدو أن المصالح السياسية لقادة دولة إسرائيل تتغلب على العمل الأمني الاستراتيجي الضروري، وبالتالي فإن مسؤولية " القيام بالعمل الصحيح" تقع إلى حد كبير على عاتق رؤساء المؤسسة الأمنية.، في إطار قيود السياسات الحالية. على المدى المتوسط والطويل، يجب على قادة الدولة أن يرتفعوا فوق الاعتبارات السياسية الآنية وأن يشرعوا في عمليات من شأنها ضمان الاستقرار الأمني على المدى الطويل، والهدف الاستراتيجي الحيوي لدولة يهودية وديمقراطية وآمنة وعادلة.

* * *

تقارير

قلق إسرائيلي من تزايد التأثير الفلسطيني في "تيك توك"

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

فيما يواجه جيش الاحتلال المقاومين الفلسطينيين على أرض الواقع، تنشغل أجهزة أمن الاحتلال في مواجهة النشطاء الفلسطينيين في العالم الافتراضي عبر شبكات التواصل، لاسيما تطبيق "TikTok".

التطبيق الصيني الشهير، بات يشهد تواجدا فلسطينيا لافتا، ويحظى بعشرات ملايين الآراء والمؤيدين والمعارضين، والنتيجة، وفق التقدير الإسرائيلي، أن الفلسطينيين يفوزون بشكل كبير في المعركة الإعلامية من أجل تعميم رواياتهم في مواجهة السردية الإسرائيلية، وباتوا يمتلكون القدرة في التأثير على الرأي العام.

في الوقت ذاته، ترصد المحافل الأمنية الإسرائيلية الأداء الدعائي الفلسطيني على شبكة "تيك توك"، الذي يقدم رسائل سياسية ووطنية كاملة، لكن من خلال وسائل مختلفة وغير تقليدية، ومنها مثلا أصوات مضحكة، وتحديات مريبة، ومقاطع قصيرة، واللعب مع حيوانات أليفة، والتحدث بالعربية والإنجليزية والإسبانية، وعلى طول الطريق تحدي دولة الاحتلال.

وذكرت خبيرة الشؤون العربية لموقع "زمن إسرائيل"، كاسنيا سيفاتلوفا، أن "الشباب الفلسطيني يعبر عن نفسه من خلال تيك توك، هذه الشبكة الاجتماعية الصينية التي غزت جميع أنحاء العالم، وبين مشاهد الرقص والطبخ هناك قدر كبير من السياسة، ومحاولة للتعامل مع واقع الصراع المستمر مع إسرائيل".
وأشارت إلى أن الفلسطينيين يعكسون حالهم في الحياة الواقعية عبر استخدام التطبيق، "حيث يتصارع الفلسطينيون والإسرائيليون، ويتقاتلون من أجل الرواية السردية، لكن هذه المرة في الساحة الافتراضية عبر تيك توك، وأحيانا إنستغرام".

وأضافت في تقريرها أن "تيك توك انتشر سريعا بين الفلسطينيين بعد ظهور ناشطين عدة في الأحداث السياسية الأخيرة، لاسيما في حي الشيخ جراح والمسجد الأقصى، وبروز نجم التوأم محمد ومنى الكرد، اللذين

أيقظا وعي العالم، وكشفا في الوقت الحقيقي عن نية الاحتلال إجلاء العديد من العائلات الفلسطينية لصالح المستوطنين، وأطلقا حملة عالمية بإمكانيات محدودة، وحققا ما لم تحققه القيادة الفلسطينية، واستطاعا لفت انتباه العالم لفترة طويلة". وتوقعت أنه "في غضون عقد من الزمن، سيشكل هذا الجيل من الشباب المتحدثين باللغات والعولمة ووسائل التواصل وجه المجتمع الفلسطيني، وربما حتى قيادته السياسية، وإسرائيل التي اعتادت إدارة شؤونها في المناطق في قطاع غزة والضفة الغربية أمام القادة ذاتهم على مدى عقود، من المتوقع أن تفاجأ بالقيادة المقبلة".

وأشارت إلى أن "قراءة السلوك الشبابي على تيك توك تدفعنا نحن الإسرائيليين للإدراك بأن هؤلاء النشطاء يستغلون كل وسائل التكنولوجيا المعاصرة، خاصة الهاتف الخلوي، فيلتقطون صورا من الشوارع الفلسطينية، ولديهم مكتبة ضخمة من الموسيقى، بحيث يمكنهم اختيار أنسب أغنية للمقطع المناسب، مع إضافة بعض ترجمات وصور متحركة لزوم الإثارة والجذب. وفي بضع دقائق، وأحيانا حتى ثوان، يكون الفيديو جاهزا ومتاحا للمشاهدة من قبل أكثر من مليار مستخدم لهذا التطبيق".

في الوقت الذي تصوّر فيه دولة الاحتلال مدينة جنين مثلا بأنها وكر للعمليات المسلحة، ومكان مخيف ومهدد ينطلق منه الفدائيون لتنفيذ هجمات دامية في قلب المدن الإسرائيلية، فإن نشطاء التيك توك الفلسطينيين ينشرون أن جنين مدينة عادية تماما، فيها مراكز تسوق ومعالم، مع موسيقى في الخلفية عادة ما تكون فلسطينية، أو أغان تقليدية يحفظها كل فلسطيني عن ظهر قلب.

وبعد ثوان معدودة، تتلقى مقاطع الفيديو هذه عشرات آلاف المشاهدات والإعجابات، ما يضرب في عصب الرواية الإسرائيلية للمجتمع الدولي، وفق قول الخبيرة الإسرائيلية. وأكثر من ذلك، ترصد الأوساط الأمنية الإسرائيلية أن غالبية مقاطع التيك توك التي ينشرها النشطاء الفلسطينيون تنمّ عن جيل جديد "يريد فلسطين كلها، من البحر إلى النهر، لا يوجد شيء اسمه إسرائيل". وعند أي حدث سياسي أو أمني، يستجيب "التيكتوكرز" الفلسطينيون فورًا للتحدي، ويوضحون على طول الطريق "الظلم التاريخي المتمثل في إقامة دولة إسرائيل"، ويحصل بعضهم على 40 مليون مشاهدة لمقطع الفيديو الخاص به، والويب مليء بمقاطع فيديو مماثلة. وتضع دولة الاحتلال يدها على كيفية عمل النشطاء الفلسطينيين على "تيك توك" من خلال تقديم حقائق مبسطة حول الصراع مع الإسرائيليين، خارج كل التعقيدات العلمية، ومع مرور الوقت تكتشف آلاف المنشورات التي يتردد صداها لدى الجماهير في الدول الإسلامية والعربية والغربية.

والخلاصة الإسرائيلية، أن كل من يعتقد من الإسرائيليين أن القضية الفلسطينية لم تعد تهمّ أحدا، أو أنها ماتت من وجهة نظر العالم، فإنهم مطالبون بإلقاء نظرة على "تيك توك"، هذا العالم البعيد جدا عن عالم الكبار المنهمكين بالتعامل مع روتين الصراع المستمر.

ولعل ما تصفه إسرائيل بالهيمنة الفلسطينية في "تيك توك"، تؤكد أن جيل الشباب في الشرق الأوسط والعالم يهتم بالقضية الفلسطينية، وأن الروح المعادية لإسرائيل في غياب حل للقضية ستزداد قوة، ومع مرور الوقت يزداد الشعور بين جيل الشباب بأن هناك حلا واحدا فقط، وهو المقاومة الكاملة والمقاطعة الكاملة والنضال.

* * *

زيلينسكي يهاجم الاحتلال بعد رفضه تسليح أوكرانيا

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

شنّ الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي هجوما حادّا على دولة الاحتلال بقوله "أنا مصدوم، لأنها لم تمنحنا أسلحة"، بعد رفضها بيع بلاده القبة الحديدية، كاشفا النقاب أنه "اتصل برئيسي الوزراء السابق نفتالي بينيت والحالي يائير لابيد، لكنهم لم يعطونا أي أسلحة، فقط صفر"، في حين التزمت إسرائيل الرسمية عدم الرد، لكن مسؤوليها السياسيين وصفوه بأنه يبالغ كثيرا. وأكد زيلينسكي في لقاء مع قناة "تي في 5 موند" الفرنسية أنه "رغم علمه بالعلاقات الإسرائيلية الحساسة مع روسيا بسبب نشاطها العسكري في سوريا، لكنه صُدم لرفض إسرائيل مساعدة بلاده بالسلاح، مما يعني أن تأثير روسيا على إسرائيل ظاهر في عدم قدرتها على تزويدنا بأي أسلحة". وأضاف: "رغم أنني تلقيت معلومات من أجهزة مخابراتنا بأن إسرائيل تصدر أنظمة دفاعها لدول أخرى"، قاصدا بذلك صفقة بيع القبة الحديدية إلى قبرص والإمارات في الآونة الأخيرة.

وذكر إيتمار آيخنر في تقرير نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت أن "الاتهام الأوكراني من أعلى المستويات لدولة الاحتلال جاء في ضوء وجود العديد من اليهود في أوكرانيا، والعديد من الأوكرانيين في إسرائيل، مما دفع زيلينسكي للإعراب عن صدمته من السلوك الإسرائيلي، رغم أنها أدانت الغزو الروسي لأوكرانيا، وأرسلت معدات إنسانية إلى كييف، وفي بداية الحرب فتحت مستشفى ميدانيًا عملت هناك لعدة أشهر، لكن كبار المسؤولين الأوكرانيين بقيادة زيلينسكي نفسه، أصروا مرارًا وتكرارًا على أن هذا لا يكفي، وطالبوا إسرائيل بالانضمام لعقوبات الدول الغربية ضد روسيا".

ونقلا عن مصادر سياسية إسرائيلية فإن "زيلينسكي بالغ في اتهاماته، فإذا كان كل شيء يقاس بالسلاح، فمن المحتمل أنه على حق، لكن باستثناء الأسلحة، فقد ساعدت إسرائيل أوكرانيا كثيرًا، لذلك فإن اتهاماته ليست صحيحة وغير عادلة، مع العلم أن هناك حاجة مركزية أثيرت في أوكرانيا، وصلت حدّ مناشدات الدول الغربية وإسرائيل تتعلق بمساعدتها فيما يتعلق بأنظمة الدفاع الجوي، لأنها تواجه عددا لا يحصى من التفجيرات والهجمات الصاروخية الروسية، وقد دعت إسرائيل مرارًا وتكرارًا لتزويدها بأنظمة تساعدها على حماية سكانها وبنيتها التحتية".

وحتى شباط/فبراير الماضي، قبل بدء الغزو الروسي، حاولت أوكرانيا الحصول على نظام القبة الحديدية الإسرائيلية من الولايات المتحدة، لكن تل أبيب أوقفت هذا التحرك، في ضوء تنسيق الأخيرة مع موسكو فيما يتعلق بأنشطة الجيش الإسرائيلي في سوريا، مما حدا بزيلينسكي للإعراب عن خيبة أمله لأن بلاده لم تتلق إجابة إيجابية من إسرائيل فيما يتعلق بالإمداد المحتمل لأنظمة الدفاع الجوي. ولم تتوقف الاتهامات الموجهة لدولة الاحتلال على الرئيس زيلينسكي فقط، بل إن سفيره لديها يفغين كورنيتشوك دأب على اتهام الحكومة الإسرائيلية بشكل منتظم، لأنه "بينما تقوم روسيا بذبح مواطنينا، تبقى إسرائيل في منطقة الراحة الخاصة بها، وتتجنب تقديم الحد الأدنى من المساعدة الدفاعية لأوكرانيا، نحن نطلب منها أداة دفاعية على شكل القبة الحديدية وأدوات دفاعية مماثلة، ومثلما تحمي إسرائيل مستوطني غلاف غزة من نيران حماس، فعلينا حماية مواطنينا من القذائف الروسية".

وبالتزامن مع ذلك، كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت، في تقرير آخر، أنه سيتم نقل الجنود الأوكرانيين المصابين في الحرب مع روسيا جواً إلى إسرائيل لتلقي العلاج، وذلك لأول مرة منذ اندلاع الحرب. ونقلت الصحيفة عن السفير الإسرائيلي في أوكرانيا مايكل برودسكي أن "أول جنديين أوكرانيين سيصلان إسرائيل اليوم، وسيُعالجان في مستشفى تل هشومير، حيث سيتم تركيب أطراف اصطناعية لهما، وسيخضعان لإعادة تأهيل، بعد أن ضغطت أوكرانيا على وزارة الصحة الإسرائيلية والوزير نيتسان هورويتز للسماح لجنودها بتلقي العلاج في إسرائيل، حيث تم تحويل 10 ملايين شيكل لعلاج الجرحى الأوكرانيين في مختلف المستشفيات، بما في ذلك إعادة التأهيل والأطراف الصناعية".

وأكدت سيمونا هالبرين نائبة مدير أوراسيا في وزارة الخارجية في التقرير الذي ترجمته "**عربي21**" أنه "كجزء من المساعدات الإسرائيلية المستمرة لأوكرانيا، تقرر إعادة تأهيل الجرحى الذين يستحقون العلاج، وسيبقون في إسرائيل لفترة طويلة، بعد أن دشنت السفارة الأوكرانية في تل أبيب حملة ممولة مفادها أن إسرائيل جهة عالمية كبيرة في مجال الأطراف الصناعية، لذلك نتوقع منها أن تفعل الشيء الصحيح، وتساعد الجنود الأوكرانيين على المشي مرة أخرى".

وفي السياق، أعرب المسؤولون الحكوميون الإسرائيليون عن غضبهم من حملة السفارة الأوكرانية في تل أبيب، لأنها تتجاوز القواعد الدبلوماسية، حيث لا يحق للبعثة الدبلوماسية الأجنبية أن تنتقد الحكومة في البلد المضيف. ووصف مسؤولو الاحتلال هذا الأسلوب بـ"غير المقبول"، زاعمين أن هناك طرقا متبعة لنقل الطلبات، وليس من المعتاد أن يقوم سفير أجنبي بتشويه الدولة التي تستضيفه.

* * *